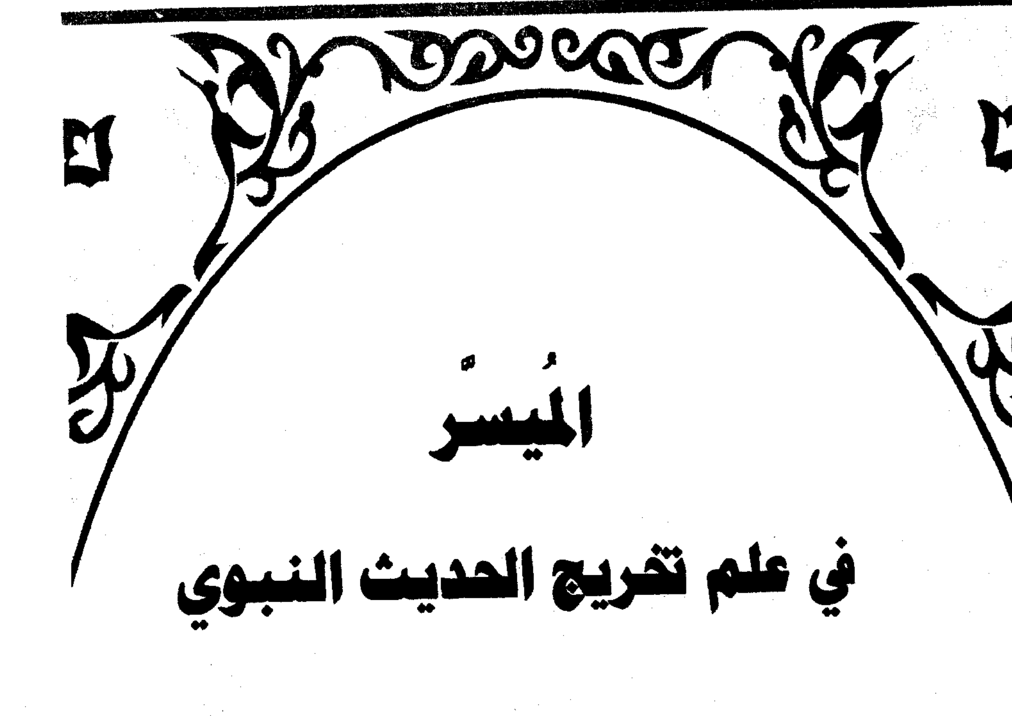


المُيسَّر

في علم تخريج الحديث النبوي

إعداد

أ.م.د. عبد القادر مصطفى المحمدي

قسم الحديث في كلية أصول الدين

الجامعة الإسلامية في بغداد

الخبير اللّغوي

أ.م.د. خليل محمد سعيد الهيتي.

ملخص البحث

من يتتبع صنيع المحدثين الأقدمين يجد أن معنى التخريج عندهم إذا أطلق إنما يريدون به ما ينتقيه الراوي لنفسه من أصول سماعاته من أحاديث شيوخه ، وقد يكون هذا الانتقاء مرتباً على أسماء مشايخه حسب حروف المعجم وحينئذٍ يسمى معجماً ، أو يكون حسب الأقدم من شيوخه وهذا يسمونه (مشيخة) ، أو مرتب بشكل فوائد منتقاة عشوائياً بغير ترتيب وحينئذٍ يسمى فوائد ...وهكذا.

وأحياناً يعسر على الراوي ذلك التخريج فيستعين ببعض إقرانه (زملائه) ممن يحسن ذلك.

وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف والعزو وجعل كل صنفٍ على (حدة)

ونجد تعريفات المعاصرين كلها تدور في فلك واحد هو عزو الحديث والحكم عليه عند الحاجة ، فالتخريج يطلقه المحدثون على ثلاثة معانٍ:

الأول : معرفة المصنفات التي أخرجت هذا الحديث وذكرته بالإسناد .

الثاني : الوقوف على موضع التفرد في السند .

الثالث : يطلق ويراد به مخرج الحديث ويعنون به الصحابي تحديداً ثم بعد الوقوف على الصحابي الذي رواه ، يبحثون في الطرق الموصلة إليه .

Abstract

Whoever traces the works of ancient interpreters will find out that they mean by the term interpretation whatever the narrator chooses for himself from what he essentially hears from his religious tutors. The selection might be arranged alphabetically depending on the names of his tutors listed in the lexicography; so that this collection is then known as a lexicography. Sometimes it is arranged according to the name of his eldest tutor, so that it is known as "Maishikha" or is arranged as randomly selected benefits and called "The benefits".

Sometimes, it becomes difficult for the narrator to understand a

particular type of interpretation so that he relies on his mates who excel in this task. He may expand his generalization to mere direction, classification and attribution; each in isolation.

All definitions of contemporary scholars centre around one excel namely; the attribution of the prophet tradition and, if necessary, put it into judgment.

Narrators give three meanings to interpretation:

The first: Knowledge of classifications that interpreted the prophet tradition and recorded it on the basis of attribution.

The second: Tracing the element of uniqueness of attribution.

The third: to mean the interpreter of the tradition. This is mainly attributed to the prophet companion in particular, then tracing back that companion who narrated the prophet tradition and paths leading to him.

المقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد طلب مني بعض الأخوة الأفاضل أن أكتب محاضرات في مادة علم تخريج الحديث النبوي ،لطلاب قسم الحديث في الجامعة الإسلامية ببغداد،فعقدت العزم بعد التوكل على الله تعالى وشرعت بكتابة محاضرات فيها بعبارة سهلة تيسر على الطالب الاستفادة منها عملياً إن شاء الله تعالى ،إذ الغالب في البحوث التي تعرضت لهذا العنوان غلبت عليها الدراسة الوصفية النظرية ،فأردت في هذه العجالة تيسير عرضه على الطلبة ولا سيما بعد ضعف الهمة في طلب العلم وقصور الطالبين على المختصرات حتى بلغ ببعض من تخصص في الحديث في الدراسات العليا أن يكتفي في دراسة الإسناد بعزو الحديث إلى مصدر أو مصدرين ويسميه تخريجاً ! فتأمل.

ومما دفعني أكثر إلى كتابة هذا البحث ما رأيت من بعض المشتغلين –

اليوم- بالحديث النبوي وتحقيقه من تخبط في تخريج الحديث أو قصور فيه،ومنهم من يظن أنّ الحكم على الإسناد هو عملية رياضية (١+١=٢) ،فيعمد إلى تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني ثم يدرس رجال الإسناد :فإن كانوا ثقاتٍ قال:صحيح ،وإن كانوا صدوقين أو فيهم صدوق قال :حسن ،وإن كان فيه ضعيف قال ضعيف ! من دون الرجوع إلى دواوين العلل والرجال ،وهذا غلط محض ،وقد صُحِّحتْ عشرات بل مئات الأحاديث بناءً على هذه الطريقة ،ولو فتشت عن هذه الأحاديث بتأنٍّ في كتب العلل لوجدتها هناك ولا أرى يخلص منها إلا مثل همل النعم،وإن تعجب فعجب من أولئك الذين يُخطِّئون أئمة النقد الجهابذة ،ويردون كلامهم وأحكامهم بفهم معوج لقواعد مصطلح الحديث ،أو يحاكمونهم على وفق قواعد المتأخرين ! وكم من مرة تقرأ مثل ذلك هنا أو هناك،ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ،فأردت في هذه المحاضرات إرشاد طلبتنا الأعزاء والأخوة الباحثين بأيسر العبارة ،دون غوص في تفرعات الموضوع ،كما وجدته في كثيرٍ من البحوث التي تحدثت عن التخريج ،بحيث أرهق البحث بتفريعات كثيرة هي مفيدة ومهمة ولكنها قد تحير الباحث المبتدئ ،لذا حاولنا ههنا التركيز على الجانب التطبيقي منه أكثر من الجانب النظري ،وقد انتفعت مما كتبه الأخوة والأساتذة في هذا الميدان ،وحاولت تسهيل الأمر على طلبتنا الأعزاء بطريقة ميسرة ،وحاولت فتح الباب أمامهم للولوج في هذا العلم ،معتذرا عن أي قصور وقع في بعض مباحثه، فإن وفقت فمن الله وحده وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان .والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا وعلى آله وصحبه أولاً وآخراً.

الفصل الأول

الدراسة النظرية لعلم تخريج الحديث

المبحث الأول

تعريف التخريج لغة واصطلاحاً

التخريج: لغة: خَرَجَ خُرُوجاً " نقيض دَخَلَ دُخُولاً " ومَخْرَجاً " بالفتح مَصدرٌ أيضاً فهو خارِجٌ وخَرُوجٌ وخَرَّاجٌ وقد أَخْرَجَه وخَرَجَ به . والمخرج

:موضع الخروج .. وِخَرَّجَ فلانٌ عَمَلَه إِذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضا[١].

وفي الاصطلاح :

من يتتبع صنيع المحدثين الأقدمين يجد أنّ معنى التخريج عندهم إذا أطلق إنما يريدون به ما ينتقيه الراوي لنفسه من أصول سماعاته من أحاديث شيوخه.

وقد يكون هذا الانتقاء مرتباً على أسماء مشايخه بحسب حروف المعجم وحينئذٍ يسمى معجماً ،أو يكون حسب الأقدم من شيوخه وهذا يسمونه (مشيخة)،أو يرتب بشكل فوائد منتقاة عشوائياً بغير ترتيب ،وحينئذٍ يسمى (فوائد)..وهكذا[٢].

وأحياناً يعسر على الراوي ذلك (التخريج) فيستعين ببعض أقرانه (زملائه) ممن يحسن ذلك.

قال الخطيب :" وإن لم يكن الراوي من أهل المعرفة بالحديث وعلله واختلاف وجوهه وطرقه وغير ذلك من أنواع علومه فينبغي له أن يستعين ببعض حفاظ وقته في تخريج الأحاديث التي يريد إملاءها قبل يوم مجلسه فقد كان جماعة من شيوخنا يفعلون ذلك فمنهم أبو الحسين بن بشران كان محمد بن أبي الفوارس يخرج له الإملاء..." [٣].

وفي هذا يقول الحافظ السخاوي: "التخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما مما سيأتي تعريفه.

وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج، والتصنيف، والعزو وجعل كل صنف على حده" [٤].

وأما من المعاصرين فعرفه الغماري:"عزو الأحاديث التي تذكر في المصنفات مطلقة غير مسندة ولا معزوة إلى كتاب أو كتب مسندة ،إما مع الكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً وداً وقبولاً وبيان ما فيها من علل ،وإما بالاقتصار على العزو إلى الأصول"[٥].

وعرفه الدكتور الطحان فقال:" هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره

الأصلية التي أخرجته مع بيان درجته صحة أو ضعفاً عند الحاجة إلى ذلك"[٦].

وعرفه الدكتور دخيل بن صالح بأنه:" بيان مصادر الحديث وإسناده، ومتنه ودرجته بحسب الحاجة"[٧].

وقال الدكتور محمد أبو الليث: التخريج يطلق على استعمالين:"الأول :رواية المحدث الأحاديث في كتابه بأسانيده .والثاني :عزو فلان أحاديث كتاب كذا أي عزاها ونسبها إلى من رواها من الأئمة في كتابه بإسناده مع بيان درجتها من حيث القبول والرد"[٨].

وهكذا نجد تعاريف المعاصرين كلها تدور في فلك واحد، هو عزو الحديث والحكم عليه عند الحاجة ،وحتى من اعترض على هذه التعاريف فإنه لم يبتعد عما حده عن هذا الفلك ،إذ عرفه الدكتور حمزة المليباري بعد اعتراضه على ما سبق :"هو كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة ،لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد أو الموافقة أو المخالفة"[٩].قلت:وما أضافه أستاذنا المليباري،ليس إضافة جديدة ،بل هو من لوازم دراسة الحديث للحكم عليه.

وكذا الشيخ عبد الله الجديع،إذ قال بعد اعتراضه :"أن تعمد إلى حديث فتجمع طرقه :أسانيده ومتونها ،من الكتب الحديثية التي تقوم على الإسناد لا الكتب الناقلة عنها ثم التأليف بينها لتحرير مواضع الإتفاق والافتراق في الأسانيد فتتبين المتابعات والشواهد ،وفي المتون فيتبين ما فيها من التوافق اللفظي والمعنوي والزيادة والاختلاف"[١٠].ولا أخاله خرج عن هذا الفلك .

فالتخريج يطلقه المحدثون على ثلاثة معانٍ:

الأول: معرفة المصنفات التي أخرجت هذا الحديث ،وذكرته بالإسناد .

الثاني: الوقوف على موضع التفرد في السند .

الثالث :يطلق ويراد به مخرج الحديث ويعنون به الصحابي تحديداً ،ثم بعد الوقوف على الصحابي الذي رواه يبحثون في الطرق الموصلة إليه.

ويمكن تعريفه باختصار :

علم يُعنى بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث عزوه إلى مصادره الأصلية،وبيان درجته من خلال دراسة الإسناد والمتن رواية ودراية .

*شرح التعريف

قولنا: (علم يعتني بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم):ويدخل فيه المرفوعات والموقوفات والمعلقات.. الخ ويلحق به آثار الصحابة.

ويخرج من هذا التعريف الآيات القرآنية وأقوال الفقهاء ،والقواعد الفقهية والأحكام ،والشعر والنثر.

قولنا :(من حيث عزوه إلى مصادره الأصلية): ونعني بـ(مصادره الأصلية):الكتب التي خرجت الحديث النبوي متصلاً أو غير متصل كالصحاح والجوامع والمصنفات والمسانيد والموطآت.... الخ .

وهناك مصادر فرعية :هي التي تنقل عن المصادر الأصلية ،ككتب الأطراف والتخريجات ،كجامع الأصول ،وإتحاف المسند المعتلي وغيرهما.

قولنا (وبيان درجته من خلال دراسة الإسناد والمتن):أي إصدار الحكم على الحديث ،ويكون ذلك باتصال سنده أو عدمه والنظر إلى حال رواته، ثم بيان علته إن كانت هناك علة في الحديث.

قولنا:(روايةً ودرايةً): وهي النقد الحديثي في اطار الجرح والتعديل والعلل ،ثم الموازنة والترجيح عند التعارض من جهة المتن والسند واختلاف طرق الحديث وألفاظه.

*وأما فائدة علم التخريج فهي كثيرة منها:

١- الوقوف على مواضع الحديث بشكل يسهل على الباحث.

٢- الوقوف على طرق الحديث المتعددة -متابعاته وشواهده-.

٣- معرفة درجة الحديث وحكمه عند الحاجة.

٤- الوقوف على علل الحديث -إن وجدت-.

٥- معرفة المقصود الذي سيق لأجله الحديث ،وتمييز المهمل وتعيين المبهم (١١).

٦- "تقريب مناهج المحدثين المتعددة في ترتيب مؤلفاتهم، ومعرفة الضوابط الدقيقة للتخريج العملي حيث يُحدد السبيل المناسبة لتخريج الحديث تبعاً لحاله؛ لأنه قد يكون تام اللفظ أو ناقصاً، ويكون مسنداً أو مجرداً، ولكلٍّ طريقة تخريجية تناسبه.

ومعرفة طرق التخريج للمشتغلين في إعداد برامج الحاسوب في علم الحديث، بحيث تُبنى هذه البرامج عليها"(١٢).

٧- حماية السنة من الدخلة والمنتحلين ،ذلك بإشاعة الصحيح من السنة،إذ تخريج الحديث من أهم أبوابه كما قال ابن المديني:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

٨- احترام العلماء من سلفنا الكرام بمعرفة ما بذلوه من جهد ووقت في خدمة هذا العلم الشريف.

المبحث الثاني

المظان الأصلية للحديث النبوي الشريف

لابد لطالب العلم أن يعرف المظان الأصلية التي اشتملت على الأحاديث ، ويمكن تقسيمها على أقسام :

كتب اشتملت على أبواب الدين جميعها ،وأخرى اشتملت على أغلب أبواب الدين، وثالثة اشتملت على باب أو بعض أبواب الدين.

* أولاً :كتب اشتملت على أبواب الدين جميعها،ومنها:

أ-الجوامع: مفردها جامع: وهو كتاب جمع الأبواب الفقهية والسير والمغازي والتوحيد وغيرها من فنون العلم: ومنها :

١-الجامع لمعمر بن راشد البصري ت(١٥٣هـ).

٢-الجامع لسفيان الثوري ت(١٦١هـ).

٣-الجامع لعبد الله بن وهب ت(١٩٧هـ).

٤-الجامع لسفيان بن عيينة ت(١٩٨هـ).

٥-الجامع لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ت(٢١١هـ).

٦- مسند الدارمي لعبد الله بن محمد الدارمي ت(٢٥٥هـ)،ويسمى سنن الدارمي،والصواب أنه مسند[١٣].

٧-الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل.لأبي عيس الترمذي ت(٢٧٩هـ)،ويسمى اختصاراً :(جامع الترمذي)، وأحياناً: (سنن الترمذي)

وغيرها كثير.

ب- الصحاح : جمع صحيح :وهو كتاب التزم صاحبه ألا يدخل فيه إلا الحديث الصحيح ،ولا يعني من وجود الحديث في هذا الكتاب الجزم بصحته ،خلا صحيحي البخاري ومسلم لتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول ،ومنها:

١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ،لمحمد بن إسماعيل البخاري ت(٢٥٦هـ)،ويسمى اختصاراً صحيح البخاري ،وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى ،وقد تلقته الأمة بالقبول .

٢-المسند الصحيح ،للإمام مسلم بن حجاج النيسابوري ت(٢٦١هـ) والمسمى(صحيح مسلم)،وهو ثاني كتاب بعد صحيح البخاري في الصحة وهو مما تلقته الأمة بالقبول.

٣-المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في المسند ولا جرح في النقلة ، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري ت(٣١١هـ)،والمسمى (صحيح ابن خزيمة).

٤-المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها،لمحمد بن حبان البستي ت(٣٥٤هـ)،والمسمى (صحيح ابن حبان).

ج-المستخرجات: وهو أن يأتي المصنف إلى أحاديث كتاب من كتب السنة المسندة ويروي أحاديثه بأسانيده هو،من غير طريق صاحب الأصل ،فيجتمع مع صاحب الأصل في طبقة من طبقات السند في شيخه أو فيمن فوقه ولو إلى الصحابي، لأغراض كثيرة كطلب علو الإسناد،أو تقوية الحديث الأصل بتعدد

طرقه وهكذا،والمستخرجات لا تتضمن إلا المرفوع من الحديث فقط ، ومنها:

١- المستخرج على صحيح البخاري ،لأبي بكر الإسماعيلي ت(٢٩٥هـ).

٢-مختصر المسند الصحيح المؤلف على مسلم ،لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)،والمعروف بـ(مستخرج أبي عوانة).

٣-المستخرج على صحيح البخاري ،لأبي نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ).

٤-المسند المستخرج على صحيح مسلم ،لأبي نعيم .

٥- المستخرج على الجامع الصحيح ،لأحمد بن موسى بن مردويه الأصفهاني ت(٤١٠هـ).

٦- المستخرج على سنن أبي داود ،لمحمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي ت(٣٣٠هـ).

د- المستدركات: كتب يقصد مؤلفها استدراك أحاديث على كتاب معين أو أكثر -كصحيح البخاري أو مسلم أو كليهما مثلاً-مما يظن أنها على شرطه أو شرطهما.وهي قليلة جداً ، منها:

- الإلزامات ،لعلي بن عمر الدارقطني ت(٣٨٥هـ).

- المستدرك على الصحيحين ،لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ت(٤٠٥هـ) .

- الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما،لمحمد بن عبد الواحد المقدسي، أبي عبد الله ضياء الدين الحنبلي ت (٦٤٣هـ) (١٤).

وهذه المستدركات ليست من قبيل الصحاح، إذ فيها الصحيح والحسن والضعيف ،بل والموضوع،ولا سيما مستدرك الحاكم الذي حشاه بالأحاديث المنكرة والمعلولة ،فلا يلتفت إلى تصحيحه أو موافقة الذهبي له ،فإنما لخصه الذهبي في ابتداءٍ كما قال الذهبي : "في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد

القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا"[١٥].

* ثانياً: كتب اشتملت على أغلب أبواب الدين ،ومنها:

أ- السنن: وهي كتب يرتبها المصنف على حسب الأبواب الفقهية،وتتضمن أحاديث الأحكام غالباً وليس فيها شيء من الآثار ،ومنها:

١- السنن ،لسعيد بن منصور الخراساني ت(٢٢٧هـ).

٢- السنن ،لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني ت(٢٧٣هـ)،والمشهور بسنن ابن ماجه.

٣- السنن ،لأبي داود السجستاني ت(٢٧٥هـ)والمشهور بسنن أبي داود.

٤- السنن ،لأحمد بن شعيب النسائي ت(٣٠٣هـ)،ويسمى سنن النسائي، أو(المجتبى) أو(المجتنى).

٥- السنن الكبرى للنسائي نفسه.

٦- السنن ،لعلي بن عمر الدارقطني ت(٣٨٥هـ).

٧- السنن الكبرى،لأحمد بن الحسين البيهقي ت(٤٥٨هـ).

٨- السنن الصغرى ،للبيهقي.

ب- المسانيد: وهي التي ترتب فيها الأحاديث على حسب اسم الصحابي الذي يرويها،ويرتب الصحابة بحسب أفضليتهم أو سابقتهم ،ومنها[١٦]:

١ – المسند ، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت ت(١٥٠هـ).

٢-المسند ، لعبد الله بن المبارك المروزي ت(١٨١هـ).

٣- المسند ، لمحمد بن إدريس الشافعي ت(٢٠٤هـ).

٤- المسند : لعبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي ت(٢١٩هـ).

٥-المسند ، لأحمد بن حنبل الشيباني ت(٢٤١هـ).

وغيرها كثير.

ج- المعاجم :هي أن ترتب الأحاديث على اسم الصحابي ولكن حسب حروف الهجاء، ومنها:

١- المعجم الكبير ،لسليمان بن أحمد اللخمي الطبراني ت(٣٦٠هـ). وهذا مرتب حسب أسماء الصحابة.

٢- المعجم الأوسط ،للطبراني.وهو مرتب حسب أسماء شيوخه.

٣- المعجم الصغير، للطبراني.وهذا مرتب حسب أسماء شيوخه.

د- المصنفات: كتب مرتبة على الأبواب الفقهية،وتشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، منها :

١- المصنف، لعبد الرازق بن همام الصنعاني ت(٢١١هـ).

٢- المصنف،لابن أبي شيبة ،لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ت(٢٣٥هـ).

ذ- الموطّآت : هي كتب مصنفة على أبواب الفقه ،وتشمل المرفوعات والموقوفات والمقطوعة، فهي كالمصنف ،واختلافهما اختلاف تسمية فقط ،ويقصد مصنفها تسهيل السنة على الناس ،لذا سميت بالموطآت،وقيل إنّ الإمام مالكاً عرضه على سبعين من فقهاء المدينة فوافقوه وتواطؤوا عليه. ومنها:

١-الموطأ ، لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المدني ت(١٥٨هـ) [١٧].

٢ - الموطأ ، لمالك بن أنس المدني ت(١٧٩هـ).

*ثالثاً: كتب مصنفة على بابٍ أو بعض أبواب الدين،ومنها:

أ- الأجزاء الحديثية: ويجمع فيها الأئمة أحاديث خاصة بمسألة معينة أو مراد معين،كأن تكون في العقيدة أو في الفقه أو في الزهد أو في السيرة ..وهكذا، ففي العقيدة مثلاً:

١- الإيمان ،لعبد الله بن أبي شيبة ت(٢٣٥هـ).

٢- التوحيد ،لمحمد بن إسحاق بن خزيمة ت(٣١١هـ).

وفي الفقه مثلاً:

١-الأشربة ، لأحمد بن حنبل ت(٢٤١هـ).

٢- رفع اليدين ، لمحمد بن إسماعيل البخاري ت(٢٥٦هـ).

٣- القراءة خلف الإمام، لأحمد بن الحسين البيهقي ت(٤٥٨هـ).

وفي الزهد مثلاً:

١- الزهد، لعبد الله بن المبارك ت(١٨١هـ).

٢- الزهد ، لأحمد بن حنبل ت(٢٤١هـ).

٣- الزهد ، لهناد بن السري (٢٤٣هـ).

ب - الأمالي: وهي أن يجلس الشيخ ويملي على تلاميذه أحاديث في باب معين أو أبواب متفرقة بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون الإملاء في يوم معين كيوم الجمعة أو الاثنين ..وهكذا.ومنها:

١-الأمالي ،للحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي ت(٣٣٠هـ).

٢-الأمالي ، لأبي القاسم ،ابن بشران البغدادي ت(٤٣٠هـ).

٣-الأمالي ، لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي ت(٨٠٦هـ).

المبحث الثالث

مراحل تخريج الحديث

لتخريج الحديث خمس مراحل :

معرفة مظان الحديث من كتب السنة الأصلية .

أ- جمع طرق الحديث المختلفة.

ب- تحديد موضع التفرد في الإسناد.

ت- ترجمة رجال الإسناد .

ث- الحكم على الحديث.

والآن نتحدث بتفصيل عن كل مرحلة منها:

المطلب الأول : معرفة مظان الحديث .

ونعني بها معرفة مكان وجود هذه الأحاديث في الكتب الأصلية من كتب السنة المعتمدة كالكتب الستة،ومصنفات مؤلفيها الأخرى وموطأ مالك ،وسنن الدارمي ،ومسند أحمد،ومصنف عبد الرزاق،ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند الطيالسي،ومسند الحميدي، ومسند عبد بن حميد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي .....الخ.

ومعرفة مظان الحديث تكون إما عن طريق المتن أو السند،إذ يختلف العلماء في تصنيف كتب السنة،قال الخطيب البغدادي: "من العلماء من يختار تصنيف السنن وتخريجها على الأحكام وطريقة الفقه، ومنهم من يختار تخريجها على المسند، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض"(١٨).

ويقول الحافظ أبو عمرو بن الصلاح : "وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو: تخريجه على أحكام الفقه وغيرها، وتنويعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كل حكم وكل نوع في باب فباب، والثانية: تصنيفه على المسانيد وجمع حديث كل صحابي وحده، وإن اختلفت أنواعه"(١٩).

وقال ابن حجر رحمه الله-: "وتصنيفه إما على المسانيد، أو الأبواب، أو العلل، أو الأطراف"(٢٠).

ويقول السخاوي: ولهم طريقة أخرى في جمع الحديث وهي جمعه على حروف المعجم.....ومنهم من يرتب على الكلمات لكن غير متقيد بحروف مقتصرا على ألفاظ النبوة فقط....ثم من هؤلاء من يلم بغريب الحديث وإعرابه أو أحكامه وآرائه فيه....وجمعوا أيضا أبوابا من أبواب الكتب المصنفة الجامعة للأحكام وغيرها فأفردوها بالتأليف...." (٢١).

وهكذا فطرق التصنيف مختلفة وطريقة البحث فيها مختلفة أيضاً،وتكون :

أولا:عن طريق المتن .

ويكون إما عن طريق طرف الحديث أو لفظة بارزة في المتن.

أ- عن طريق معرفة طرف الحديث :أي أوله ،إذ ترتب فيه الأحاديث على حروف المعجم لتسهل عملية كشف موضع الحديث ،ومن الكتب المصنفة في هـــذا الباب :

أولاً-جمع الجوامع :وهو المسمى بالجامع الكبير للحـــافظ جـــلال الـــدين السيوطي ت (٩١١هـــ)،وهو مقسم على قسمين قسم للأقوال ،والآخر للأفعال. وقد استل منها ما يقارب عشرة آلاف حديث في الأحاديث القولية القصيرة فقط .أمـــا

الأحاديث الفعلية أو القولية الطويلة فلا تجدها فيه.

واستخدم الرموز الآتية:

(خ) للبخاري، (م) لمسلم ،و(ق) للبخاري ومسلم ،(ه)لابن ماجه ،(د) لأبي داود،(ت)للترمذي ،(ن)،للنسائي، و(٤) :للأربعة سوى البخاري ومسلم ،(٣):للأربعة سوى ابن ماجه،(حم):لأحمد في المسند ،(عم):لما زاده ابنه عبد الله في المسند،(ك):للحاكم ،(خد) للبخاري في الأدب المفرد،(تخ):له في التاريخ،(حب):لابن حبان ،(طب):للطبراني في الكبير،(طس):له في الأوسط ،(طص):له في الصغير،(ص):لسعيد بن منصور في سننه ،(ش):لابن أبي شيبة،(عب):لعبد الرزاق في مصنفه،(ع):لأبي يعلى في مسنده،(قط):للدارقطني في سننه ،(فر):للديلمي في مسند الفردوس،(حل):لأبي نعيم في الحلية،(هق):للبيهقي في سننه ،(هب):له في شعب الإيمان ،(عد):لابن عدي في الكامل ،(عق):للعقيلي في الضعفاء ،(خط): للخطيب في تاريخه .

وأستعمل (صح):للدلالة على صحة الحديث عنده. و(ح)للحسن ،و(ض):للضعيف.

ثانيا–فيض القدير للمناوي ،وهو شرح للجامع الصغير .

ثالثاً– الدرر المتناثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

رابعاً–المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، للحافظ السخاوي ت(٩٠٢ هـ).

خامساً–كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ،لإسماعيل العجلوني (١١٦٢هـ).

سادساً– موسوعة أطراف الحديث ،لمحمد السعيد بسيوني زغلول .

وغيرها من الكتب الأخرى ،وقد ينتفع طالب العلم من الفهارس الملحقة بالتحقيقات والمؤلفات التي اشتهرت اليوم كفهارس تحفة الأشراف وفهارس المسند الجامع وفهارس مسند أحمد وفهارس صحيح ابن حبان ...وغيرها كثير جداً.

ب– عن طريق لفظة بارزة في المتن.

وما يعينك في ذلك كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، لمجموعة من المستشرقين بإشراف الدكتور ا.ي فنسنك ،وهو مختص بالكتب التسعة (الستة والموطأ ومسند الدارمي ومسند أحمد) وقد طبع في ثماني مجلدات .

وللبحث فيه نرجع الكلمة إلى مصدرها اللغوي كأنك تبحث في معاجم اللغة، ثم نبحث عن مشتقات تلك الكلمة ترتيبًا أبجديًا فيبدأ بألف باء ثم بعدها ألف تاء ... وهكذا.

وقد جاءت الفهارس في المجلد الثامن منه.

وللكتاب رموز خاصة به موجودة في حاشية كل صفحة من الكتاب،وهي:

(خ) : للبخاري ، (م) : لمسلم ،(د) : لأبي داود ،(ت) :للترمذي،(ن) : للنسائي،(جه) : لابن ماجه،(ط) : لموطأ مالك،(حم) : لمسند أحمد،(دي) : لسنن الدارمي.

وطريقة إشارته إلى الموضع :يذكر جملة من الحديث التي حوت الكلمة المقصودة من البحث ويضع أمامها اسم الكتاب (الإيمان ،الصلاة ،والصيام ....)،ثم رقم الباب(١،٢،٣،٤....). وهذا بالنسبة لجميع المصنفات خلا صحيح مسلم وموطأ مالك ومسند أحمد ،إذ استعمل مع صحيح مسلم والموطأ عنوان الباب ورقم الحديث ،وينفعك ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لهما- طبعته-.

أما مسند أحمد فإنه يشير إلى رقم الجزء والصفحة ،ويستعمل رقمين أحدهما كبير للجزء والآخر صغير للصفحة ،وتعتمد فيها الطبعة الميمنية أو المصورة عنها ،والمطبوعة في ست مجلدات .

ولمن لا يعرف طريقة ترتيب أبواب وكتب كل كتاب من هذه الكتب التسعة ،فعليه مراجعة مقدمة مفتاح كنوز السنة لمحمد فؤاد عبد الباقي فإنه ذكر أرقام الأبواب والكتب مرتبة حسب التسلسل.

فمثلا : لو أردت البحث عن كلمة(أصحابي)،فإنك تبحث في المعجم عن الكلمة بعد تجريدها إلى الفعل الثلاثي (صحب)،ثم تبحث في مشتقاتها فتجد مثلاً:

صَحِبَ ، صَحْب،صاحب،صاحبة، أصاحب ،أصحابه ،أصحابي ،صحابة،

صحابي ..أصيحابي.......

ويذكر أمام كل لفظة طرف الحديث وموضعه من الكتب التسعة بالرموز الموضحة فيه .

ثانياً:معرفة المظان عن طريق السند:

وقيل إن أول من خرج على السند نعيم بن حماد ،قال أحمد بن محمد بن غالب الفقيه: أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، قال: وأول من صنف مسندا وتتبعه نعيم بن حماد [٢٢].

وتعقبه الخطيب فقال:"وقد صنف أسد بن موسى المصري مسندا وكان أسد أكبر من نعيم سناً وأقدم سماعا فيحتمل أن يكون نعيم سبقه إلى تخريج المسند، وتتبع ذلك في حداثته وخرج أسد بعده على كبر سنه والله اعلم"[٢٣].

ويطلق عليه المعاصرون : التخريج عن طريق (الراوي الأعلى)للحديث ،ويراد به أعلى رجل في الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان صحابياً أو تابعياً أو دونه.

وأفضل ما يفيد في هذا الباب كتب المسانيد وهي مرتبة على أسماء الصحابة رضي الله عنهم،فمنها ما يرتب على الفضل والشرف ،أو على السابقة في الإسلام ،ومنها ما يرتب على حروف المعجم ،ومن أهمها مسند الطيالسي،ومسند الحميدي ومسند أحمد،وغيرها ،ومن أهم كتب المعاجم:معجم الطبراني الكبير ،ومعجم الطبراني الأوسط ،ومعجم الطبراني الصغير وغيرها ،ومنها ما رتب على أطراف مسانيد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين،إذ يذكر طرفاً من حديثه (جزء منه) وليس بالضرورة أوله ،ومن أهم كتب الأطراف:

١ – أطراف الصحيحين، لأبي مسعود: إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي ت (٤٠١)هـ.

٢ – أطراف الصحيحين، لأبي محمد: خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي ت (٤٠١)هـ.

٣ – أطراف الكتب الستة، للحافظ أبي الفضل: محمد بن طاهر المقدسي،

المعروف بابن القيسراني ت(٥٠٧)هـ.

٥- الإشراف على معرفة الأطراف، للحافظ ابن عساكر ت(٥٧١)هـ، وهو في أطراف السنن الأربع.

٦ - أطراف الستة، لأبي بكر: محمد بن أحمد بن علي المصري القسطلاني ت (٦٨٦)هـ.

٧ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزّي ت(٧٤٢)هـ.

٨ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت(٨٥٢)هـ.

٩ - إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المُسنَد الحنبلي، للحافظ ابن حجر.

ولنأخذ أهمها وأكثرها انتشاراً بين طلبة العلم اليوم وهو كتاب تحفة الأشراف للمزي مثالاً :

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف.... للإمام الحافظ المزي ت (٧٤٢هـ):

وللتعريف بالإمام المزي ننقل باختصار بعض ما قاله تلميذه النجيب الإمام الذهبي:" شيخنا الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ثم الكلبي الدمشقي الشافعي، ولد بظاهر حلب سنة أربع وخمسين وستمائة ونشأ بالمزة وحفظ القرآن وتفقه قليلا ثم أقبل على هذا الشأن.... ونظر في اللغة ومهر فيها وفي التصريف وقرأ العربية وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله عمل كتاب تهذيب الكمال في مائتي جزء وخمسين جزءً وعمل كتاب الأطراف في بضعة وثمانين جزءً، وخرج لنفسه وأملى مجالس وأوضح مشكلات ومعضلات ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله وولي المشيخة بأماكن منها الدار الأشرفية وكان ثقة حجة كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت قليل الكلام جدا صادق اللهجة لم تعرف له صبوة وكان يطالع وينقل الطباق إذا حدث وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيء مما يقرأ بل يرد في المتن والإسناد ردا مفيدا يتعجب منه

فضلاء الجماعة وكان متواضعا حليما صبورا مقتصدا في ملبسه ومأكلـه كثيـر المشي في مصالحه ترافق هو وابن تيمية كثيرا في سماع الحديث وفي النظر فـي العلم" [٢٤].

وأما كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف :

فقد مر كلام الذهبي في الثناء على التحفة آنفاً،وقال ابن حجر العسقلاني:"إن من الكتب الجليلة المصنَّفة في علوم الحديث كتـاب تحفـة الأشـراف بمعرفـة الأطراف تأليف شيخ شيوخنا الحافظ أبي الحجاج: يوسف بن الزكي عبد الـرحمن بن يوسف المِزِّي، وقد حصل الانتفاع به شرقاً وغرباً، وتنـافس العلمـاء فـي تحصيله بعداً وقرباً"[٢٥].

وأفاد المزي من صنيع سابقيه ،فقال في مقدمة التحفة:" معتمداً عامـة ذلـك على: كتاب أبي مسعود الدمشقي ،وكتاب خلف الواسطي، في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم بن عساكر ، في كتب السنن" [٢٦]،كما أنه استدرك علـيهم بعض الأحاديث.

إذن اشتمل الكتاب على الكتب الستة ،وبعض مصنفات أصـحابها الأخـرى وجعل لكل واحد منها رمزا خاصاً بها وهي:

(خ): لصحيح الإمام البخاري.و(خت): لما استشهد به البخاري تعليقاً.

(م): لصحيح مسلم ومقدمته. (د): لسنن أبي داود. و(مد) : لما أخرجـه أبـو داود في المراسيل.

(ت): لجامع الترمذي.و(تم) :لما أخرجه في الشمائل. (س):لسنن النسائي الصغرى والكبرى.

و(سي):لما أخرجه النسائي في كتاب عمل يوم وليلة.(ق):لسنن ابن ماجه.(ع):لما رواه هؤلاء الستة.

(ز):لما زاد على ذلك: أحاديث يذكرها،فاتت من سبقه أو لم ينبه عليها.

(ك):لما استدركه على الحافظ ابن عساكر.

وقد زاد على الكتب الستة بعض مؤلفات أصحابها الأخرى ،كـ:

١ ــ مقدمة صحيح مسلم. ٢ ــ كتاب المراسيل لأبي داود.
٣ ــ كتاب العلل الصغير للترمذي. ٤ ــ كتاب الشمائل للترمذي.
٥ ــ كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي.

وقد رتب المزي كتابه على حسب أسماء الصحابة ،إذ رتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ،ثم رتب أحاديث كل صحابي على وفق أسماء الرواة عنه من التابعين ،ثم رتب أحاديث كل تابعي عن ذلك الصحابي على وفق أسماء من روى عنه،وهكذا ،وقد جعل اسم الصحابي بالخط العريض، ثمَّ يضع طرف الحديث وتخريج الحديث .

واشتمل على المرفوع والموقوف والمرسل والمقطوع تبعاً لما احتوته هذه المصادر، وقد أفرد المزِّي قسماً خاصاً للمراسيل في آخر تحفة الأشراف.

ومما يبين دقة المزي واعتناءه بالعلل أنه يذكر اختلاف الرواة كثيراً ،وينبه على وقوع الغلط في المتن أو اسم رجل،فجمع إلى الأطراف عللا وتراجم ،وترجيحات فتأمل! فمثلاً:قال في حديث (٤٨٢٣): "اختلف فيه على أبي قلابة اختلافاً كثيراً، قد ذكرنا بعضه في ترجمة أبي الأشعث، عن شداد بن أوسٍ ".

وقال في حديث(١١٣):"كذا رواه ت عن عليّ بن حُجر، عن هُشيم، بلفظ سفيان بن عُيينة جعل حديث أحدهما على حديث الآخر والمحفوظ عن عليّ بن حجر لفظُ س عنه كما تقدّم التنبيه عليه".

وقال في (١٩٥):"والصواب عبد الله بن زياد قاله محمد بن خَلَف الحدّاديّ، عن سعد بن عبد الحميد. وتابعه أبو بكر محمد بن صالح بن يزيد القنّاد، عن محمد بن الحجّاج، عن عبد الله بن زياد السُحَيْميّ".

وقال في (١٧٤٠):"ولم يُتابع على قوله عن أبيه، فإنّه محفوظ عن شعبة، عن النعمان، عن ابن عمرو بن أوس، عن جدّه أوس".

ونقل كلام الأئمة في عدة مواضع ، منها في حديث (٤١٦٧)قال:"رواه أبو عوانة الإسفرائينيُّ، عن أبي داود السجستانيِّ، عن هدبة بقصَّة الكتابة وقال: وهو منكر، أخطأ فيه همَّام، هو من قول أبي سعيد ".

وقال في حديث (١٦٢٨٧):"عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن عمته عائشة وهو أخو القاسم بن محمد بن أبي بكر، ومن قال: إنه ابن أبي عتيق، فقد أخطأ".وغيرها كثير لمن تتبع.

وقد اعتنى الشيخ عبد الصمد شرف الدين بهذا الكتاب العظيم ،ووضع له الفهارس النافعة التي تعين الباحث في مجلد مستقل سمّاه (الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف)،وزاد من انتفاع طلبة الحديث ما صنعه الدكتور بشار عواد معروف لما جمع المسند الجامع إلى تحفة الأشراف .

وكذا حققها الشيخ عبد الرزاق المهدي،وخرّج الأحاديث،وقام الدكتور خليل بن مأمون شيحا بتجريد تحفة الأشراف من الأسانيد في كتابه : تقريب تحفة الأشراف المسمى (تجريد الأطراف من مسانيد الأشراف)،ووضع له فهارس عامة لأطراف الحديث ومسانيد الرواة.

ثالثاً : معرفة المظان عن طريق موضوع الحديث.

كأن يكون في باب معين أو موضوع ما،ومما يعين في هذا كتاب مفتاح كنوز السنة للمستشرق الدكتور أرند جاي فنسك،وقد نقله إلى العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي وهو كتاب مرتب على الأبواب يدلك على موضع وجود الحديث في الكتب التسعة مع مسند الطيالسي ،ومسند زيد بن علي ،وسيرة ابن هشام ،وكتاب المغازي للواقدي،وكتاب الطبقات الكبير لابن سعد.

وبعض هذه الكتب المزيدة تدلّ بوضوح أهداف المستشرقين من فهرست كتب السنة النبوية والتاريخ الإسلامي ،فما مكانة كتاب المغازي للواقدي -مثلاً- إلى المصنفات والجوامع المهمة ،ويبدو أنهم فعلوا :"ذلك لتوظيف ما تم تتبعه من كتب السنة والتاريخ من الأحاديث والآثار والأحداث التاريخية لخدمة أغراض الأبحاث الاستشراقية"[٢٧].

ومما ينفع في هذا الباب :جامع الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم)لابن الأثير ت(٦٠٦هـ)،وكتاب (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)،للحافظ الهيثمي ت(٨٠٧هـ)،وكتاب (الترغيب والترهيب)للإمام المنذري

ت(٦٥٦هـ)،وغيرها كثير.

وإذا كان الموضوع في الأحكام فينبغي الرجوع إلى الكتب المصنفة في تخريج أحاديث الأحكام كبلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ت(٨٥٢هـ)والمنتقى من الأخبار في الأحكام لمجد الدين بن تيمية(٢٨)،وغيرها.

ومن العلماء من صنف في تخريج أحاديث مذهب فقهي معين ،منها:

١-كتاب :نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للإمام الزيلعي ت(٧٦٢هـ) وهو في تخريج أحاديث الهداية للمرغناني ت(٥٩٣هـ) وهو في المذهب الحنفي.

٢-كتاب :التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ،وهو أصلاً تلخيص لكتاب البدر المنير لابن الملقن ت(٨٠٤هـ)، وهو في المذهب الشافعي .

٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للشيخ الألباني .

المطلب الثاني :جمع طرق الحديث .

نريد به: جمع الأسانيد الكثيرة للحديث الواحد باعتبار الصحابي الواحد (المتابعات)،لأن حديث كل صحابي يعد مستقلاً عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

والطرق جمع طريق ،والطريق :هو سلسلة رجال السند الموصلة إلى موضع التفرد ولو إلى الصحابي .فبعض الأحاديث أفراد ليس لها إلا إسناد واحد ،وبعضها لها إسنادان أو ثلاثة أو ...عشرة الخ .على أن كثرة الأسانيد قد تنفع وقد لا تنفع؛لأن الغرابة لا تنافي الصحة مطلقاً مثلما أن الشهرة لا تعني صحة الإسناد كما هو مقرر عند أهل الصنعة.

ولابد من التنبيه على استعمال الأئمة لحرف (ح) وهو تحويل لطريق جديد في الإسناد.

ولتوضيح هذه المرحلة – جمع الطرق- نقول : لو أردنا جمع طرق حديث الزبير بن العوام عن النبي صلى الله عليه وسلم:(من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار) من الكتب التسعة نجد:

١- أخرجه أحمد في مسنده ١٦٥/١،قال: حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن

جامع بن شداد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: قلت للزبير رضي الله عنه :مالي لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أسمع ابن مسعود وفلانا وفلانا؟ قال: أما إني لم أفارقه منذ أسلمت؛ ولكني سمعت منه كلمة : (من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار).

٢- وفي ١٦٦/١،قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن جامع بن شداد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه، قال: قلت لأبي الزبير بن العوام، به.

٢- والدارمي (٢٣٣)،قال: أخبرنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني يزيد بن عبد الله عن عمرو بن عبد الله بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير عن الزبير،به.

٣- البخاري (١٠٧): حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن جامع بن شداد عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال قلت للزبير،به.

٤- أبو داود (٣١٦٦)،قال:حدثنا عمرو بن عون قال أخبرنا خالد (ح). وحدثنا مسدد ثنا خالد المعنى عن بيان بن بشر عن وبرة بن عبد الرحمن عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال قلت للزبير،به.

٥- وابن ماجه (٣٦)، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار قالا: حدثنا غندر محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن جامع بن شداد أبي صخرة عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه،به.

٦- والنسائي في الكبرى (٥٨٨٢) قال:أنبأ محمد بن عبد الأعلى، قال:حدثنا خالد عن شعبة، قال: أخبرني جامع بن شداد قال: سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير يحدث عن أبيه أنه قال للزبير،به.

فهذه طرق الحديث جمعناها من الكتب التسعة مباشرة ،ولو رجعنا إلى الكتب التي اختصت بتخريج الأسانيد كتحفة الأشراف أو المسند الجامع لسهل الأمر علينا كثيراً ،ولكنني أردت ههنا توضيح المراحل بجلاء، ليتعلمه طالب العلم المبتدئ ،ولاسيما إن كان الحديث في كتب غير هذه المجموعة.

ولتوضيح طريقة التعامل مع تحفة الأشراف أو المسند الجامع ،وكيفية نقل

الطرق منهما نقول:إذا أردت الرجوع إلى الحديث السابق -مثلا- في تحفة الأشراف للمزي أو المسند الجامع،فارجع إلى الفهارس العامة آخر الكتاب (الكشاف)- ويمكن للمتمرس الرجوع مباشرة إلى موضعه فيهما-وابحث في أطراف الأحاديث على أول لفظة من الحديث (من كذب علي متعمدا..).فستجد الألفاظ رتبت حسب الحروف الهجائية (أ ب ت ...)فاذهب مباشرة إلى الحرف الأول من اللفظة الأولى وهو (م) وابحث في (م+ن) يعني من ،ثم (من + كذب) وستجد مجموعة من الأطراف بهذا اللفظ فمثلاً:

الطرف رقم/	الصحابي	جزء/صفحة
من كذب علي متعمدا... (٣٦٢٣)	الزبير بن العوام	١٥٠/٥
من كذب في حلمه (١٠١٧٢)	علي بن أبي طالب	٣١٨/٩

فأنت تبحث في هذه الأطراف وتنظر أمامه في اسم الصحابي ،لأنه قد يكون مروياً عن عدة صحابة ،فهذا الحديث متواتر روي عن علي بن أبي طالب وأنس وجابر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فتنبه إلى من رواه من الصحابة .

وبالإمكان الرجوع إلى فهرست الصحابة ومسانيدهم أيضاً آخر الكتابين ،ويمكن الرجوع مباشرة إلى موضع الحديث من الكتابين ولكن هذا لمن مارس وهو سهل جدا إن شاء الله تعالى .

وبالرجوع إلى التحفة مثلاً في تخريج هذا الحديث نجده في مسند الزبير بن العوام،ومن حديث ابنه عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ،قال الإمام المزي:

(خ د س ق) حديث: من كذب عليَّ متعمِّداً (... الحديث) وفيه قصَّة.

خ في العلم (٣٨: ٢) عن أبي الوليد، عن شعبة، عن جامع بن شدَّاد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه به.

د فيه (العلم ٤) عن عمرو بن عون ومسدَّد، كلاهما عن خالد الطحَّان، عن بيان بن بشر، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن عامر به.

س فيه (العلم، في الكبرى) عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد بن الحارث، عن شعبة به.

ق في السنّة (٤: ٧) عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار، كلاهما عن غندر، عن شعبة به. أ.هـ . من تحفة الأشراف.

وقد سبق توضيح رموزه ،إذ ذكر في أول الحديث من أخرجه (خ د س ق)،ثم ذكر طرف الحديث ثم فصل في موضعه من المصنفات ذاكراً رقم الكتاب ثم الباب وتسلسل الحديث في الباب فمثلا : البخاري في صحيحه في كتاب العلم باب (٣٨) ،حديث ٢ ،وهكذا ،وقد زاد الدكتور بشار عواد رقم الحديث أو الجزء والصفحة في طبعته ،فسهل الأمر كثيراً.

ثم يحدد الإمام المزي رحمه الله موضع التفرد في الإسناد بهذه الطرق (فقط) وهو ههنا عامر بن عبد الله بن الزبير رواه عنه جامع بن شداد ووبرة بن عبد الرحمن به.

وأما لو رجعت إلى المسند الجامع بالطريقة نفسها فستجده :

-عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ : إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ ؟ قَالَ : أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

أخرجه أحمد ١٦٥/١(١٤١٣) قال : حدَّثنا مُحَمد بن جَعْفَر ، حدَّثنا شُعْبَة ، عن جامع بن شَدَّاد.

وفي ١٦٦/١(١٤٢٨) قال : حدَّثنا عَبْد الرَّحْمان بن مَهْدِي ، حدَّثنا شُعْبَة ، عن جامع بن شَدَّاد.

و"البُخَارِي" ٣٨/١(١٠٧) قال : حدَّثنا أبو الوَلِيد ، قال : حدَّثنا شُعْبَة ، عن جامع بن شَدَّاد.

و"أبو داود" ٣٦٥١ قال : حدَّثنا عَمْرو بن عَوْن ، أخبرنا خالد (ح) وحدَّثنا

مُسَدَّد ، حدَّثنا خالد ، المَعْنَى ، عن بَيَان بن بِشْر. قال مُسَدَّد : أبو بِشْر ، عن وَبَرَة بن عَبْد الرَّحْمن.

و"ابن ماجه" ٣٦ قال : حدَّثنا أبو بَكْر بن أَبِي شَيْبَة ، ومُحَمد بن بَشَّار ، قالا : حدَّثنا غُنْدَر ، مُحَمد بن جَعْفَر ، حدَّثنا شُعْبَة ، عن جامع بن شَدَّاد ، أَبِي صَخْرَة.

و"النَّسائي" ، في "الكبرى" ٥٨٨٢ قال : أخبرنا مُحَمد بن عَبْد الأَعْلَى ، قال : حدَّثنا خالد ، عن شُعْبَة ، قال : أخبرني جامع بن شَدَّاد.

كلاهما (جامع ، ووَبَرَة) عن عامر بن عَبْد اللهِ بن الزُّبَيْر ، عن أبيه ، فذكره.أ.هـ.

قلت : والمسند الجامع وإن كان فيه جهد كبير وعمل عظيم يشكر عليه من قدمه ،ولكنه عمل بشري ،يعوزه مراجعة وتدقيق ،وقد كنت عهدت أستاذنا الدكتور بشار عواد قد اشتغل بمراجعته ،واستدراك ما فاتهم في عملهم من طرق أخرى ،وقد وقفت على بعضها في مواضع من الكتاب أسأل الله أن يوفقهم لاستدراكها .

فينبغي مراجعة الكتب الأصلية في التخريج ،وعدم الاكتفاء بكتب التخريج المتأخرة،ولاسيما بعد ظهور مئات الكتب والأجزاء التي كنا نفتقر إليها فيما سبق وكذا ظهور الحواسيب والانترنت التي سهلت الوصول إلى أقصى الأرض ،والأمر سهل ومتيسر بفضل الله تعالى.

وههنا نجد أنّه قد فات أصحاب المسند الجامع طريق الدارمي فلم يذكروه وقد مر سلفاً،وهذا الطريق – الدارمي- مع أهميته فهو لا يؤثر في حكم الحديث هنا لأمرين :

لكون الحديث في البخاري فهو لا يؤثر على الحكم.

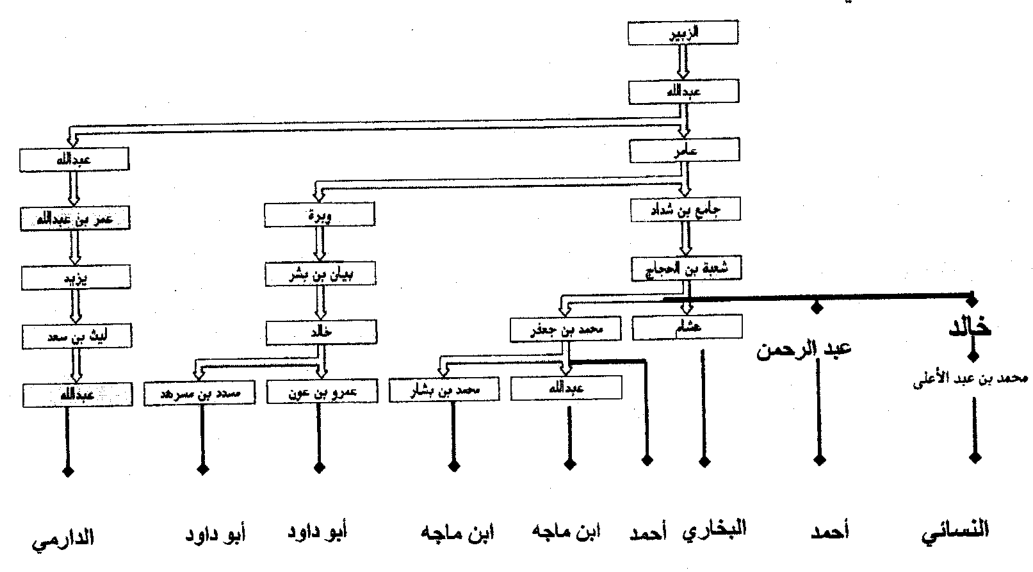
لكون إسناده ضعيفاً لحال عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد.

ولكن قد تجد طريقاً يغير الحكم على الإسناد مطلقاً وينقله من حال إلى حال ،فليتنبه.

المطلب الثالث: تحديد موضع التفرد في الإسناد .

ويبدأ البحث عن موطن الغرابة في الإسناد من مخرج الحديث الأعلى

(الصحابي) لنعرف كم راوٍ روى عنه ،فإذا انفرد به راوٍ واحد من التابعين ننزل لننظر كم رواه عن هذا التابعي ..وهكذا ،وفائدة معرفة موضع التفرد هو :معرفة المتابعات التامة والقاصرة التي تزيل غرابة الإسناد، ولتسهيل هذه المرحلة على الطلبة والباحثين نستعين برسم شجرة الرواة.وشجرة الرواة بالنسبة لحديثنا أعلاه هي :



فهذه الشجرة وضحت لنا موضع التفرد في هذا الإسناد وهو عبد الله بن الزبير بن العوام ﷺ ،رواه عنه عامر –ابنه– ،وعبد الله بن عروة بن الزبير – ابن أخيه. ووضحت الشجرة أيضاً المتابعات التامة والقاصرة .

والمتابعات التامة : أن يُتابع الراوي في شيخه المباشر نفسه.

وهي ههنا :

١– عبد الله بن عروة –وعامر بن عبد الله تابع أحدهما الآخر في روايتهما عن عبد الله بن الزبير.

٢– جامع بن شداد – ووبرة بن عبد الرحمن تابع أحدهما الآخر في روايتهما عن عامر بن عبد الله

٣– هشام –ومحمد بن جعفر(غندر)– وخالد بن الحارث تتابعوا في روايتهم عن شعبة بن الحجاج.

٤- عبد الله بن محمد بن أبي شيبة(أبو بكر) -ومحمد بن بشار(بندار).تابع أحدهما الآخر في روايتهما عن غندر.

٥- عبد الله بن عون -مسدد بن مسرهد ،تابع أحدهما الآخر في روايتهما عن خالد الطحان .

والمتابعات القاصرة أن يُتابع الراوي فيما فوق شيخه المباشر.

وهي كل ما سوى التامة من متابعات على أن لا يكون في الطريق نفسه؛فكل راوٍ في أحد الأسانيد تابع كل الرواة في الأسانيد الأخرى شريطة ألا يكون تابعه متابعة تامة فمثلاً المتابعات القاصرة لشعبة بن الحجاج:

(عمرو بن عون، ومسدد ،وخالد الطحان،وبيان بن بشر،ووبرة) في الطريق الأول فشعبة تابعهم وهم تابعوه في روايتهم عن عامر بن عبد الله.

و(عبد الله بن صالح ،والليث،ويزيد ،وعمر بن عبد الله ،وعبد الله بن عروة) في الطريق الثاني تابعهم شعبة وهم تابعوه في روايتهم عن عبد الله بن الزبير.

وهكذا الحال لكل راوٍ من الرواة الآخرين .

المطلب الرابع: ترجمة رجال الإسناد.

تنقسم الترجمة إلى ثلاثة أقسام :

١- ترجمة معرفية :وتعنى بعين المترجَم له ،بما يميزه عن غيره ممن يشترك معه في الاسم أو الكنية أو اللقب أو البلد أو العشيرة ،وهي على أهميتها في ذلك بيد أنها لا تفيد الحكم على الراوي من حيث جرحه أو تعديله.

فمثلاً: قال البخاري في صحيحه :حدثنا إسحاق أخبرنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن بن دينار قال :سمعت أبي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم :" أنّ رجلا رأى كلبا يأكل الثرى من العطش فأخذ الرجل خفه فجعل يغرف له به حتى أرواه فشكر الله له فأدخله الجنة".

فللحكم على هذا الإسناد -مثلاً- لابد من معرفة رجاله ،ولكي نترجم للرواة لابد من معرفتهم فمن إسحاق هذا ،ومن عبد الصمد ،ومن أبو صالح ؟ فحينما نترجم لهم معرفياً نميزهم عن غيرهم ،وهو أمر يسير جدا على المتمرس، وأحياناً

يعسر الأمر ،وذلك حينما يُذكر راوٍ باسمه أو كنيته فقط – مثلاً– ويكون عندنا راويان أو أكثر لهم الاسم نفسه أو الكنية يشتركون في روايتهم عن الشيخ ذاته وتلميذهم واحد،فمثلاً في إسحاق شيخ البخاري هنا ،من المقصود به؟

إذ للبخاري أكثر من شيخ اسمه إسحاق ،هل هو إسحاق بن إبراهيم بن راهويه،أو إسحاق بن إبراهيم بن نصر السعدي ،أو إسحاق بن منصور الكوسج أو إسحاق بن شاهين ؟ فهؤلاء كلهم من شيوخ البخاري وممن روى عنهم في صحيحه ،وطريقة تمييزه تكون بالرجوع إلى شيوخه أو تلامذته، يعني من (روى عنه) ومن (روى هو عنهم) ،وخير ما يفيد الباحث في رجال الكتب الستة كتاب تهذيب الكمال للمزي .

والنكتة هنا هي أنّ البخاري روى عن إسحاق بن راهويه وعن إسحاق بن منصور الكوسج كلاهما من حديث عبد الصمد بن عبد الوارث،فلا نقدر على تمييزه لا من شيخه ولا تلميذه،لذا فلابد من الرجوع إلى أقوال الأئمة النقاد لعلهم ميزوه ،وخير ما ينفعك كتب تحرير المشتبهات ،والمؤتلف والمختلف ،والمبهمات،والمستخرجات،و الشروح.

ورجح أبو علي الجيّاني أنّ البخاري إذا أطلق إسحاق هكذا يريد ابن منصور الكوسج، فقال:" والأشبه عندي أنه إسحاق بن منصور فإن البخاري إذا حدّث عنه كثيراً ما يبهمه ولا ينسبه "(٢٩).

ووضع الحافظ ابن حجر العسقلاني قاعدة استقرائية جزم بها أن البخاري إذا أطلق إسحاق وقال إسحاق أخبرنا فهو ابن راهويه جزماً ،فقال:" التعبير بالأخبار قرينة في كون إسحاق هو ابن راهويه لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك "(٣٠).

وقال مرة في شيخ للبخاري اسمه إسحاق :"هو ابن إبراهيم ، المعروف بابن راهويه ، وإنما جزمت بذلك مع تجويز أبي علي الجياني أن يكون هو ، أو إسحاق بن منصور ؛ لتعبيره بقوله: « أخبرنا يعقوب بن إبراهيم » ، لأن هذه العبارة يعتمدها إسحاق بن راهويه ، كما عُرف بالاستقراء من عادته أنه لا يقول

إلا :«أخبرنا» ولا يقول :«حدثنا»"[٣١].

قلت : وهذه القاعدة ليست على إطلاقها فإسحاق هنا وإن قال:أخبرنا ،فليس هو ابن راهويه وإنما هو ابن منصور الكوسج كما نص الحافظ ابن حجر نفسه فقال:" إسحاق هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج "[٣٢].

والمسألة تحتاج إلى تدقيق ومراجعة،ولكل قاعدة شواذ ،فلعل اختلاف النسخ سبب في اختلاف ألفاظ التحديث فتنبه [٣٣].

وهكذا ندرك أهمية الترجمة المعرفية في تمييز الرجل عن غيره،ونعرف جهد العلماء في تقييد المهمل وتبيينه .

لذا فأحياناً تجد النقاد لا يتمكنون من تمييز الرجل فيقولون : إن كان الرجل فلاناً فهو ثقة والإسناد صحيح وإلا فلا،وعبارات نحو ذلك.

فمثلا :جاء في سؤالات البرقاني للدارقطني :

"قلت ابن أبي فديك يروى عن عبد الله بن يزيد عن أبيه عن أبي هريرة؟ فقال: إن كان هذا يزيد مولى المنبعث فهو ثقة"[٣٤].

وقال ابن أبي حاتم في العلل:

" وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن نمير، عن حجاج بن دينار، عن شعيب بن خالد، عن الحسين بن علي، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من حسن إسلام المرء: تركه ما لا يعنيه"؟

قال أبي : إن كان شعيب بن خالد الرازي فبينهما الزهري ، ولا أدري هو أو لا "[٣٥].

٢-الترجمة المنقبية:

وهي ترجمة تعنى بمناقب الراوي ومحاسن أخلاقه ،وتبرز جوانبه الروحية التعبدية كقولنا :زاهد، شجاع ،تقي ، ورع ،كثير البكاء ،كثير الصلاة .....الخ ،فهذه العبارات وإن كانت تفيد في عدالة الرجل ولكنها لا تفيد في ضبطه البتة ،فكم من زاهد ضعيف الحديث ،بل قد يكون الراوي صالحاً تقياً ولا يؤخذ من حديثه حرف،وقد نبه الإمام مسلم على مثل هذا في مقدمته فنقل عن يحيى القطان

قوله: "لن ترى الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث"[٣٦].ثم بين مسلم ذلك فقال:"يجري الكذب على ألسنتهم ولا يتعمدون الكذب"[٣٧].لذا فقد يكون الرجل من أزهد الناس ولو شهد على تمرتين ما قبلت شهادته -كما قال أيوب السختياني- ،فمنهم الضعيف كرشدين بن سعد ،وعبّاد بن كثير ،والحسن بن أبي جعفر وغيرهم. ومنهم متروك الحديث يتحرى الكذب ويتعمده مثل أحمد بن محمد بن غالب غلام خليل ،وزكريا بن يحيى المصري. وقد فصل الإمام ابن رجب في شرح العلل [٣٨] الأقوال وبينها ،فلتنظر لزاماً.

قال الذهبي في السير في ترجمة (غلام خليل) :" الشيخ، العالم، الزاهد، الواعظ، شيخ بغداد، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن غالب بن خالد بن مرداس، الباهلي البصري، غلام خليل. سكن بغداد وكان له جلالة عجيبة، وصولة مهيبة، وأمر بالمعروف، وأتباع كثير، وصحة معتقد، إلا أنه يروي الكذب الفاحش، ويرى وضع الحديث.نسأل الله العافية"[٣٩].

فتأمل في قوله :(شيخ ،عالم ،زاهد ،واعظ،شيخ بغداد....صحة معتقد)،فهذه كلها مناقب وفضائل تدل على عبادة الرجل وحسن تدينه ،بيد أنها لا تدفع عنه تعمد الكذب.

لذا نجد اليوم كثيراً ممن لا يحسن العلم ربما انخدع ببعض التراجم المنقبية ،فيذهب إلى التعصب للرجل بحجة كونه رأساً في الزهد والورع ،ولاسيما إن لم يكن الرجل متروكاً كالحارث المحاسبي رحمه الله ،ومنصور بن عمار الواعظ ،وغيرهم.

وهذه الترجمة تفيد كثيراً في التربية والدعوة،وأكثر ما تستعمل في كتب التواريخ والطبقات والزهد،كالحلية لأبي نعيم ،وسير أعلام النبلاء ،وتاريخ الإسلام للذهبي.

ولأن الصحابة كلهم عدول بنص القرآن الكريم والسنة الصحيحة فإننا نكتفي بالترجمة المنقبية لأحدهم

٣- الترجمة النقدية:

وهي المعنية من الترجمة إذا أطلقت ،فالقصد من ترجمة الراوي معرفة حاله من حيث العدالة والضبط ،وهذه الترجمة تؤثر على الراوي إيجاباً أو سلباً من حيث قبول حديثه أو رده.

والرواة على أقسام من حيث توثيقهم أو عدمه ،فمنهم الثقة ،وهم مراتب ،ومنهم الضعفاء وهم مراتب ،ومنهم المتروكون .

فالثقة الذي لم يختلف النقاد على روايته، وحديثه واحد في كل حاله ،ليس كحديث الثقة الذي قد اختلف النقاد على حديثه ،وليس له حالة واحدة[٤٠]، باعتبار كبار شيوخه وصغارهم: كسفيان بن عيينة ،إذا حدث عن شيوخه الكبار فحديثه في غاية الصحة وأما إذا حدث عن الصغار من شيوخه كأيوب السختياني وأبي إسحاق السبيعي فهو أقل صحة ويحتاج إلى اختبار وسبر.

أو باعتبار شيخ معين دون غيره: كأبي معاوية الضرير ،فحديثه صحيح إذا روى عن الأعمش ،ومضطرب في غير الأعمش.

أو باعتبار بلد دون بلد :كحديث معمر بن راشد في اليمن صحيح ،وحديثه في البصرة فيه أغاليط. وكأبي معاوية الضرير فحديثه في واسط أصح من حديثه في بغداد.

أو باعتبار احتراق كتبه :كعبد الله بن لهيعة،فحديثه قبل احتراق كتبه أصح منه بعد الاحتراق.

أو باعتبار ذهاب بصره:كجرير بن حازم الضرير، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني.

أو باعتبار اختلاطه: أي تغير فصار حفظه وضبطه خفيفاً، كسعيد بن أبي عروبة وعطاء بن السائب وسعيد بن إياس الجريري ،وغيرهم ،فمن سمع منهم قبل الاختلاط أصح ممن سمع منهم بعده.

أو باعتبار التلقين :والتلقين هو اختبار حفظ الشيخ، فيجعل سند متن ما على متن آخر أو متن سند على سند آخر،وهكذا لغرض اختبار حفظ الشيخ وممن اشتهر بقبول التلقين عبد الله بن صالح كاتب المغيرة ،وموسى بن دينار ،وسعيد بن

إياس الجريري.

وغيرها من الآفات التي تطرأ على الحافظ[٤١].

المطلب الخامس:دراسة الإسناد والحكم عليه.

وهذه المرحلة مهمة للغاية ودقيقة ،إذ يترتب عليها قبول الحديث أو رده،والدراسة تنصب على قسمين:

١-دراسة الإسناد .

٢-دراسة المتن.

ومن المعلوم أن صحة الحديث تستلزم صحة السند والمتن جميعاً،ولا يصح إطلاق الصحة على الحديث لثقة رجال السند ما لم يسلم المتن من الشذوذ والعلة ،وكذا المتن لا يصح ما لم يصح السند، وقد يضعف السند لعلة ما كانقطاع أو تدليس أو إرسال ....ولكن المتن صح من جهة إسناد آخر ،وهنا أيضاً لا يصح إطلاق الصحة على الحديث بهذا الإسناد.

ويمكنك التفصيل في الحديث فتقول:إسناده ضعيف (باطل ،منكر ..)ومتنه صح من حديث آخر، أو إسناده باطل، وصح متنه من وجه آخر ..وهكذا.

ولدراسة الإسناد لابد من الترجمة لكل الرواة لننظر في رواة طرق الحديث هل هم ثقات أو دون ذلك أو فيهم ضعيف أو متهم بالكذب، وهل يصح من الطرق شيء أو علها صحت جميعها أو ربما لم يصح منها شيء.

فإن كان السند غريباً مطلقاً ،أي ليس فيه متابعات ترجمنا لكل السند ثم حكمنا عليه بعد تتبع كتب العلل وأحكام الأئمة النقاد،وحسب ما سنذكره لاحقاً.

وإن كان السند فيه طرق متعددة نلاحظ موضع التفرد في الإسناد ،ويمكننا الاستعانة بمخطط لشجرة الرواة يسهل علينا تحديد موضع التفرد في السند،وفائدة معرفة موضع التفرد هي معرفة المتابعات التامة والقاصرة لتسهيل دراسة الإسناد ،إذ لو ثبت ضعف المدار فإن الإسناد يبقى ضعيفاً ولو كان الرواة دون المدار كلهم ثقاتٍ ،فحينئذٍ نستطيع أن نحكم ابتداءً بضعف السند ،أما إن كان موضع

التفرد ومن فوقه دون الصحابي من رواة الاحتجاج،فحينئذٍ ندرس رواة الطرق طريقاً طريقاً ،فإن صح الإسناد من طريق واحد فالإسناد صحيح ،وبقية الطرق متابعات له إن كان رواتها من رواة الاعتبار ،وقد تصح جميعها ،وقد يصح بعضها،وقد تكون بمجموعها حسنة ،فيكون الإسناد حسناً ،وقد لا تصح كلها ،وحينئذٍ يعد الإسناد ضعيفاً،وهكذا ..

وهذا إذا لم يكن هذا الإسناد معارضاً بإسناد أصح منه ،أو حكم إمام ناقد بخلافه ،كأن يكون معارضاً بإسنادٍ مرسلٍ، والمرسل هو الصواب ،أو يكون أخطأ فيه راوٍ من رواته فرفعه ،والصواب وقفه ،إذ لابد من مراجعة كتب العلل كعلل ابن أبي حاتم ،وعلل ابن المديني وعلل أحمد وعلل الدارقطني ،وكتب التراجم كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم ،والكامل في الضعفاء لابن عدي ،والضعفاء الكبير للعقيلي، إذ قد تذكر فيها الأحاديث الأغاليط المنتقدة على الراوي في ترجمته ويُتكلم في علته،وغيرها من الكتب الأخرى ككتب التخريج ولاسيما نصب الراية للزيلعي ،والتلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني،وغيرها .

فإن سلم لنا الإسناد حينئذٍ يأتي دور المتن لدراسته ،هل فيه شذوذ أو نكارة ،أو اضطراب ...الخ

أم هو سالم من تلك العلل ؟ ولكي نعرف هذه المشكلة نجمع طرق الباب من المتابعات والشواهد ،قال يحيى بن معين:" لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقلناه"(٤٢).

وقال أحمد بن حنبل:" الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضا"(٤٣).وقال علي بن المديني :" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه "(٤٤).

وقال عبد الله بن المبارك:" إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"(٤٥).

وكما سلف في دراسة الإسناد من ضرورة مراجعة كتب العلل،فكذا يجب مراجعتها ههنا ويجب البحث أيضاً في كتب السنن والجوامع فأحيانا يذكر أصحابها العلل في موضعها، وكتب الشروح كالتمهيد لابن عبد البر ،وفتح الباري لابن

حجر،وغيرها وكتب مختلف الحديث كـ(مختلف الحديث) لابن قتيبة ،أو الكتب التي اختصت بتوضيح مشكل التعارض في الحديث ،ككتاب شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي ،والتحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، وغيرها.

فإذا عرفت أنّ الحديث فيه علة ،ولم تتمكن من الوقوف عليها بعد البحث في الكتب المعتمدة فأعلم أن القصور في بحثك ،فاجهد في ذلك ،فقلما فات الأئمة المتقدمين والمتأخرين أحاديث من مثل ذلك ،فعليك بالرجوع والبحث .

فإن لم تجد -بعد البحث الحثيث- تعارضاً أو إشكالا بين الروايات المتعددة ،ووجدت المتن قد سلم من الشذوذ أو العلة فهذا يدل على أن الحديث صحيح.

وقبل أن تشرع في إطلاق حكمك يتوجب عليك الرجوع إلى أقوال الأئمة النقاد وأحكامهم والوقوف عند أقوال الأئمة المتقدمين ،فإن اتفق المتقدمون على قبول حديثٍ ،أو رده فلا يجوز مخالفتهم بوجه من الوجوه ،أما إذا اختلفوا في حديث ما فلا مانع من دراسة أقوالهم والترجيح بينها وفق القواعد المقررة في التعارض والترجيح المعتبرة ،والعبرة بقولهم لا بقولك فأنت إنما رجحت حسب.ولا مانع من الجمع بين القولين إن أمكن ذلك بتوجيه معتبر؛ ولكن لا يحل لك الخروج بقول ثالث يرد القولين،فلا يعقل المجيء بشيء فاتهم بالجملة !

قال البيهقي: " أنّ الأحاديث التي قد صحّت، أو وقفت بين الصحّة والسُّقْم قد دُوّنت وكُتبت في الجوامع التي جمعها أئمةُ أهل العلم بالحديث، ولا يجوز أن يذهب منها شيءٌ على جميعِهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم ؛ لضمان صاحب الشريعة حفظها. فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يُقبل منه.." (٤٦).

ومن ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر: "وبهذا التقرير يتبين عِظَمُ موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدةُ فحصهم، وقوةُ بحثهم، وصحةُ نظرهم، وتقدمُهم بما يوجب المصيرَ إلى تقليدهم في ذلك، والتسليمَ لهم فيه" (٤٧) .

وقال السخاوي: "ولذا كان الحكم من المتأخرين عسراً جداً، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابِهم مثل أحمد وابن المديني

وابن معين وابن راهويه و طائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجئ بعدهم مساوٍ لهم ولا مقاربٌ؛ أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلَف النقل عنهم عُدِل إلى الترجيح" (٤٨).

وقال البيهقي: " وهذا النوع من معرفة صحيح الحديث من سقيمه لا يعرف بعدالة الرواة وجرحهم وإنما يعرف بكثرة السماع ومجالسة أهل العلم بالحديث ومذاكرتهم والنظر في كتبهم والوقوف على روايتهم حتى إذا شذ منها حديث عرفه "(٤٩).

وقال ابن رجب الحنبلي: " وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ، وإن لم يرو الثقات خلافه : " إنه لا يتابع عليه " ويجعلون ذلك علة فيه ، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه ، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كل حديث نقد خاص ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"(٥٠).

ومما زاد الطين بلة ،أن بعض المستعجلين أو جهلة القوم أو المغرضين راحوا يطعنون في أصح كتاب بعد كتاب الله (صحيح البخاري) أو في تصحيح أئمة النقد كأحمد وأبي داود والترمذي والنسائي بحجة أنّ في الإسناد رجلاً ضعيفاً ،وهو خلاف(المقرر في قواعد المصطلح)! والحق أنهم استعجلوا في تطبيق هذه القواعد أو أنهم لم يحسنوا استعمالها ،وإلا فأئمة المصطلح قرروا أنّ العالم الجهبذ الناقد الفطن قد ينتقي من أحاديث الضعيف أحسنها، كما فعل الأئمة المتقدمون ،فهم أعرف بحديث الضعيف وتفريعاته ،فليتنبه لهذه الدقيقة التي غابت أو غيبت عن بعض المعاصرين بل وحتى على بعض العلماء السابقين بسبب الاستعجال وعدم التدقيق ،قال الذهبي :" فإن أولئك الأئمة ، كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود عاينوا الأصول وعرفوا عللها ، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد ، وفقدت العبارات المتيقنة ، وبمثل هذا ونحوه دخل الدَّخَل على الحاكم في تصرفه في المستدرك

"[٥١].

وتأمل قوله أيضاً: " يا شيخ أرفق بنفسك والزم الإنصاف ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ النظر الشَّزْر ولا ترمقنهم بعين النقص ، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا حاشا وكلا،وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة فإني أحسبك لفرط هواك تقول بلسان الحال إن أعوزك المقال : من أحمد ؟ وما ابن المديني ؟ وأي شيء أبو زرعة وأبو داود ؟ فاسكت بحلم أو انطق بعلم ، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء؛ ولكن نسبتك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث فلا نحن ولا أنت ، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل "[٥٢].

ويجدر بطالب العلم الحريص على السنة النبوية أن يعمق دراسته في طريقة الأئمة المتقدمين ،ويكرس وقته لتتبع صنيعهم في مصنفاتهم العظيمة التي حق لنا أن نفتخر بها ،وأن يستعين بكتب الأئمة المتأخرين الذي اقتفوا طريقتهم ولاسيما مصنفات الإمام ابن رجب الحنبلي وأخص منها كتابه الماتع شرح علل الترمذي،ومصنفات الحافظ ابن حجر العسقلاني ولا سيما كتابه النكت على ابن الصلاح ،وغيرها من المصنفات النافعة ،وكذا البحوث الجيدة التي يكتبها ويحققها ويشرحها مشايخ وأساتذة متميزون ولا سيما الشيخ المعلمي اليماني وغيره.

المبحث الرابع

مراتب الرواة من حيث الاحتجاج أو عدمه

يجدر بنا توضيح مراتب الرواة من حيث الاحتجاج بهم من عدمه وذكر ألفاظ كل مرتبة ،وحق هذا المبحث ضمن المطلب السابق (ترجمة رجال الإسناد)ولكن لسعة الكلام فيه وفي المبحث الذي يليه آثرنا تأخيرهما أضف إلى إننا خشينا أن إرباك للقارئ ولاسيما المبتدئ في حالة تأخير مطلب الحكم على الحديث بعد هذين المبحثين ،فنقول:

من يتتبع أقوال أئمة الحديث ونقادهم في أقسام الرواة يجدها تدور في أربع مراتب[٥٣]: رواة مرتبة الاحتجاج، ورواة مرتبة الاختبار ،ورواة مرتبة الاعتبار

،ورواة مرتبة الترك.

وكل أقوال أئمة النقد في مراتب الرواة تدور بين ذلك،فمثلاً :قال سفيان الثوري:" إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينا وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته"(٥٤).وقال محمد بن المثنى لعبد الرحمن بن مهدي :" يا أبا سعيد هم يقولون: إنك تحدث عن كل أحد؟ قال: عمن أحدث؟ فذكرت له محمد بن راشد المكحولي، فقال لي: أحفظ عني :الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه؛ ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه"(٥٥).

وقال مسلم في مقدمة صحيحه:" إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك.....فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا ،لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش،كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأما ما كان منها عن قوم

هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم "(٥٦).

وقال ابن أبي حاتم :" وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت: فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به: فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ: فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا، وإذا قالوا ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتب حديثه إلا انه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة "(٥٧).

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي:" رواة الحديث أربعة أقسام :

من هو متهم بالكذب .

ومن هو صادق لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم لسوء حفظه،وهذان القسمان متروكان .

ومن هو صادق ويغلط أحياناً، وهذا القسم هو المحتج بحديثه .

ومن هو صادق ويخطئ كثيراً ويهم ، لكن لا يغلب الخطأ عليه، وهؤلاء مختلف في الرواية عنهم والاحتجاج بهم . وسبق الكلام على ذلك كله مستوفى.

وبقي الكلام في أن بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الأقسام هو ؟فمنهم من يختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا ،ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غلب على حديثه الغلط أم لا .

ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن كثر غلطه وفحش ، أم ممن قل خطؤه وندر .

وقد ذكر الترمذي هنا بعض من اختلف في ترك حديثه وفي الرواية عنه . ونحن نذكر أمثلة هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرناها إن شاء الله تعالى : . ..... "[٥٨] .

فهكذا يتبين أن مراتب الرواة تدور على أربع مراتب :

*-مرتبة الاحتجاج :وراويها يحتج بحديثه انفرد أم توبع.

*-مرتبة الاختبار : وهم ثقات ولكن لا يحتج بحديثهم مطلقاً إلا بعد اختباره كأن يكون له أوهام أو تغير أو طرأ عليه طارئ فهو ليس ممن جُزم بضعفه مطلقاً أو توثيقه مطلقاً، كما ذكر ابن رجب رحمه الله بقوله: (وبقي الكلام في أن بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الأقسام ..،فراويها يختبر حديثه إما أنْ يوثق أو يضعف بحسب القرائن،ودائما تكون هناك علة ما تمنع من توثيق الرجل، فإن انتفت العلة المانعة احتج بحديثه منفرداً أو متابعاً، وإن رجحت الغلة نزل الراوي إلى الاعتبار أو ربما رد أصلاً بسب تلك العلة كالمخالفة مثلاً ،وإن كانت القرائن غير جلية ولا ترجح أحد الطرفين على الآخر يبقى في دائرة الاختبار (التوقف) حتى تأتي القرينة .

ومن ذلك مثلاً :قول ابن أبي حاتم: "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ الأَنْصَارِيّ ، عَن بَهز بْن حكيم ، عَن زرارة ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم :" أَنَّهُ كَانَ يوضع لَهُ وضوؤهُ وسواكه من الليل".

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَن بهز ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هشام ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أيهما أصح ؟ قَالَ أَبِي : إن كَانَ حفظ حَمَّاد فهذا أشبه"[٥٩].

وقال :" سألتُ أبي وأبا زُرْعَةَ عن حديثٍ رواه الثوري ، عن أبي هاشم ، عن سعيد بن جبير أنه سئل عن النجاسة تصيب الثوب، قال: اقرأ على آية في غسل الثياب. فقلت لهما: من أبو هاشم هذا؟ قال أبي : هو إسماعيل ابن كثير المكي وليس هو أبو هاشم الرماني قال أبو زُرْعَةَ الذي عندي أنه الرماني قلت رواه محمد بن كثير فقال إسماعيل بن كثير قال : إن حفظ ابن كثير فهو كما يقول"[٦٠].

*-مرتبة الاعتبار: ورواة هذه المرتبة لا يحتج بحديثهم مطلقاً ،ولا يقبل حديث الراوي منهم ما لم يتابع فحديثه يصلح في المتابعات والشواهد (الاعتبار).

*مرتبة الترك : ورواتها لا يحتج بهم لا في الاحتجاج ولا في الاعتبار ولا يستشهد بحديثهم أصلاً.

ولذا فإن الحافظ ابن حجر العسقلاني جعل أحوال الرواة باعتبار المراتب اثنتي عشرة مرتبة ،فقال:" أما المراتب:

فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا: كثقة ثقة، ومعنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا وإليه الإشارة، بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة من قصر عن (درجة) الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو: له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة: كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال، الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع"[٦١].

وهذه المراتب في حقيقتها تدور في المراتب الأربع التي ذكرتها ،فالمرتبة (الأولى،

و(الثانية، والثالثة،والرابعة): هم رواة مرتبة الاحتجاج.

و(الخامسة):هم رواة مرتبة الاختبار.

و(السادسة،والسابعة،والثامنة،والتاسعة):هم رواة مرتبة الاعتبار.

و(العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة)،رواة مرتبة الترك.

ومما يجدر التنبيه عليه هو أنّ الحافظ ابن حجر لم يكتف بالعبارات التي ذكرها في مقدمته بل زاد عليها ألفاظاً أخرى يمكن للمتمرس أن يعرف في أية مرتبة من المراتب ،فمن ذلك :ثقة يغرب،أو ثقة حافظ له مناكير ،أو حافظ له أوهام أو ثقة يهم قليلاً،....وغيرها .وفي الجملة فإن ألفاظ التوثيق إن اقترنت بعبارات تشعر بخطأ الراوي أو تغيره فإنه يكون من مرتبة الاختبار في الغالب الأعم ،وبحسب القرائن ،والله أعلم.

المبحث الخامس

مذاهب العلماء في تراجم الرجال

للعلماء في تصنيف كتب التراجم مذاهب ،فمنهم من صنف في الثقات ،ومنهم من صنف في الضعفاء ،ومنهم من صنف في تراجم الرواة مطلقاً،ومنهم من صنف في تراجم رجال كتب معينة ،ومنهم من صنف في تراجم رواة بلد معين أو في المدلسين أو المتهمين به..وهكذا،ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

أولاً: الكتب المصنفة في الثقات:

١ – الثقات :لأحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي الكوفي ت(٢٦١)هـ.

٢ –. الثقات :لابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان البستي ت(٣٥٤هـ)هـ.

٣ – تاريخ أسماء الثقات :لابن شاهين ،عمر بن أحمد أبي حفص الواعظ ت(٣٨٥)هـ.

ولابد من التنبيه على أن هذا لا يعني أن من ذكر في هذا الكتب هو ثقة ،بل فيها من هو ضعيف، بل ومتهم ،وكثيراً ما يصرح العجلي وابن شاهين بضعف الراوي فمثلا :قال العجلي في ترجمة الحارث بن عبد الله الأعور:حدثني قاسم العرفطي

حدثنا زائدة عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان الحارث متهما"[٦٢].

وقال في ترجمة حكيم بن عجيبة:" كوفي ضعيف الحديث غال في التشيع متروك"[٦٣].

وقال ابن شاهين في ترجمة البراء بن يزيد الغنوي:"صاحب أبي نضرة :ضعيف"[٦٤].

وأحياناً يذكر ابن حبان مثل ذلك،من ذلك قوله في ترجمة حبة بن جوين العربي: ضعيف"[٦٥].

وعلى كل حال فمن وثق في هذه الكتب قد يكون ثقة ،وقد يكون الراجح عند التحقيق خلافه،لأن توثيقه هناك مبني على ترجيح صاحب الكتاب له فقط،قال ابن حبان في مقدمة الثقات: "وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ وقد ضعفه بعض أئمتنا ووثقه بعضهم فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بينتها في كتاب الفصل بين النقلة أدخلته في هذا الكتاب"[٦٦].وهذا الأمر مشهور بين طلبة العلم ،ولكني رأيت بعض طلبة العلم اليوم يوثق الرجل اعتماداً على إيراده في ثقات ابن حبان –مع إجلالنا لهذا الناقد الكبير–دون تحرير حال الرجل أو النظر في أقوال بقية الأئمة،وهذا غلط فاحش ،فليتنبه.

ثانيا: كتب مصنفة في الضعفاء :

١ – الضعفاء لأبي زُرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم أبي زُرْعة الرَّازيّ ٢٦٤ هـ.

٢ – الضعفاء للبخاري،محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي ٢٥٦هـ.

٣ – الضعفاء والمتروكين للنسائي،أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ٣٠٣هـ.

٤ – المجروحين لابن حبان أبي حاتم محمد بن حبان البستي ٣٥٤هـ.

٥ – الضعفاء الكبير للعُقيلي أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي ٣٢٢هـ.

٦ – الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي،عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد

أبي أحمد الجرجاني ٣٦٠هـ.

٧ - ميزان الاعتدال للذهبي،مُحمَّد بن أحمد أبي عبد الله الذهبيّ الحافظ ٧٤٨هـ.

٨ - لسان الميزان لابن حجر ،أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل شهاب الدين العسقلاني ٨٥٢هـ.

ثالثا: كتب جمعت بين الثقات والضعفاء.

١ - التاريخ الكبير والصغير والأوسط للبخاري.

٢ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم مُحمَّد بن إدريس الحنظليّ أبي حَاتم الرَّازيّ ٢٧٧هـ.

رابعًا: مصنفات في رجال كتب مخصوصة:

١- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل،للحافظ أبي القاسم ابن عساكر الدمشقي ت(٥٧١هـ).

٢- الكمال في أسماء الرجال ،لعبد الغني المقدسي ت(٦٠٠هـ).

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ،لأبي الحجاج المزي ت(٧٤٣هـ).

ولأهمية هذا الكتاب نقول[٦٧]:

لم يجمع أحد شيوخ أصحاب الستة قبل الحافظ ابن عساكر (٥٧١) في كتابه " المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل "،و اقتصر فيه على شيوخ أصحاب الستة دون الرواة الآخرين.

ورتب الكتاب على حروف المعجم،وأورد التراجم على سبيل الاختصار فذكر اسم المترجم ونسبته، ثم من روى عنه من أصحاب الكتب الستة، ثم توثيقه، وأتبع ذلك بتاريخ وفاته إن وقع له،وأشار في نهاية الترجمة فيما إذا وقع له من حديثه ما كان موافقة أو بدلا عالياً، ونحو ذلك من رتب العلو في الرواية.واستعمل لأصحاب الستة علامات تدل عليهم، وهي: (خ) للبخاري و (م) لمسلم، و (د) لأبي داود، و (ت) للترمذي، و (ن) للنسائي، و (ق) لابن ماجه القزويني.

ثم جاء الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي ت(٦٠٠هـ) فألف كتابه " الكمال في أسماء الرجال " وتناول فيه رجال الكتب

الستة.

ومما يظنه بعض طلبة العلم غلطاً أن المقدسي اختصر كتاب ابن عساكر ،وهذا وهم فالحافظ ابن عساكر ألف في شيوخ أصحاب الكتب الستة حسب، أما المقدسي فألف في رواة الكتب الستة،ولم يقتصر على شيوخهم فقط.

وأهم ميزات كتاب الكمال للمقدسي ،هي:

١- حاول أن يستوعب جميع رجال هذه الكتب غاية الإمكان.

٢- بين أحوال هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغ جهده، وحذف كثيرا من الأقوال والأسانيد طلبا للاختصار.

٣ -استعمل عبارات دالة على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها، فكان يقول " روى له الجماعة " إذا كان في الكتب الستة، ونحو قوله: " اتفقا عليه " أو " متفق عليه " إذا كان الراوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاري ومسلم في " صحيحيهما " وأما الباقي فسماه تسمية.

٤- أفرد الصحابة عن باقي الرواة، فجعلهم في أول الكتاب، وبدأهم بالعشرة المشهود لهم بالجنة، فكان أولهم الصديق أبو بكر رضي الله عنهم، وأفرد الرجال عن النساء، فأورد الرجال أولا، ثم أتبعهم بالنساء، ورتب الرواة الباقين على حروف المعجم، وبدأهم بالمحمدين لشرف هذا الاسم.

ثم جاء الحافظ المزي ليصنف (تهذيب الكمال في أسماء الرجال)،وقد ذهب البعض إلى أن الحافظ المزي اختصر كتاب " الكمال " لعبد الغني حينما ألف كتابه " تهذيب الكمال "،والحق أنه (هذبه)،فزاد وأنقص، وأبرز ما صنعه المزي في تهذيبه:

١-استدرك ما فات المؤلف (عبد الغني المقدسي) من رواة هذه الكتب.

٢-حذف بعض من هو ليس من شرطه.

٣-أضاف الرواة الواردين في بعض ما اختاره من مؤلفات أصحاب الكتب الستة،فزاد للبخاري:

١- كتاب القراءة خلف الإمام.

٢-كتاب رفع اليدين في الصلاة.

٣ كتاب الأدب المفرد.

٤ كتاب خلق أفعال العباد.

٥ ما استشهد به في الصحيح تعليقا.

وزاد لمسلم: مقدمة كتابه الصحيح.

وزاد لأبي داود:

١ كتاب المراسيل.

٢- كتاب الرد على أهل القدر.

٣-كتاب الناسخ والمنسوخ.

٤- كتاب التفرد (وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن).

٥- كتاب فضائل الأنصار.

٦- كتاب مسائل الإمام أحمد (وهي المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل).

٧-كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

وللترمذي: كتاب الشمائل.

وللنسائي:

١-كتاب عمل يوم وليلة.

٢- كتاب خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه

٣- كتاب مسند علي رضي الله عنه.

٤- كتاب مسند حديث مالك بن أنس.

ولابن ماجه القزويني: كتاب التفسير.

وبذلك زاد في تراجم الأصل أكثر من ألف وسبع مئة ترجمة.

ثانيا: وذكر جملة من التراجم للتمييز، وهي تراجم تتفق مع تراجم الكتاب في الاسم والطبقة، لكن أصحابها لم يكونوا من رجال أصحاب الكتب الستة.

ثالثا: أضاف المزي إلى معظم تراجم الأصل مادة تاريخية جديدة في شيوخ

صاحب الترجمة، والرواة عنه، وما قيل فيه من جرح أو تعديل أو توثيق، وتاريخ مولده أو وفاته، ونحو ذلك، فتوسعت معظم التراجم توسعا كبيرا.

رابعا: وأضاف المزي بعد كل هذا أربعة فصول مهمة في آخر كتابه لم يذكر صاحب " الكمال " منها شيئا وهي:

١- فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك.

٢ -فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك.

٣ -فصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه.

٤- فصل في المبهمات.

واستخدم المزيّ رموز من سبقه لأصحاب الكتب الستة وزاد عليها رموزاً أخرى مما زاده من مصنفات أخرى،فاستخدم : للبخاري (خ) ولمسلم (م) وللترمذي (ت) ولا ابن ماجه (ت) وللنسائي (س) ولأبي داود (د)، وللبخاري في الأدب (بخ) ولأبي داود في القدر (قد)، وللبخاري تعليقًا (خت)، ولمسلم في مقدمة صحيحه (مق)، وغيرها من الرموز.

-ثم جاء الذهبي وهذب تهذيب الكمال في تذهيب التهذيب.

-ثم جاء الخزرجي وهذب التذهيب في كتاب سماه: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

-ثم جاء علاء الدين مغلطاي فاستدرك بعض من فات المزي في تهذيبه بكتاب سماه :الإكمال.

-وجاء ابن حجر العسقلاني فجمع بين تهذيب الكمال وإكمال مغلطاي في كتاب سماه تهذيب التهذيب، ثم اختصره ابن حجر في تقريب التهذيب.

خامسًا:كتب اختصت بتراجم الصحابة الكرام ،مثل:

١- معرفة الصحابة لأبي نعيم،أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني ٤٣٠هـ.

٢- الاستيعاب في حياة الصحابة ،لابن عبد البر يوسف بن عبد الله ٤٦٣هـ.

٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة :لابن الأثير،أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير ٦٣٠هـ.

٣- الإصابة في تمييز الصحابة ،لابن حجر العسقلاني .

سادساً:تواريخ البلدان:

وهي التي تصنف في تراجم رواة بلدة معينة مثل:

١ - تاريخ دمشق لأبي قاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر ت(٥٧١هـ).

٢ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي(٤٦٣هـ).

٣ - تاريخ جُرجان لحمزة بن يوسف السهمي (٤٠٨هـ).

سابعاً: كتب مصنفة في المدلسين:

١ - المدلسين لأبي أحمد الحاكم ت(٣٧٨)هـ.

٢ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل،لأبي سعيد العلائي ت(٧٦١)هـ.

٣-أسماء المدلسين لحسين بن علي الكرابيسي.

٤ - التبيين في أسماء المدلسين لسبط ابن العجمي ت (٨٤١)هـ.

٥ - تعريف ذوي التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ويسمى طبقات المدلسين.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول :نموذج أول

لو طلب منك تخريج هذا المتن :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" كَيْفَ بِكُمْ وَبِزمَانٍ ، أَوْ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ ، يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيهِ غَرْبَلَةً ، تَبْقَى حُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ،وَاخْتَلَفُوا ، فَكَانُوا هَكَذَا ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، فَقَالُوا : وَكَيْفَ بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ : تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ،وتُقْبِلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّتِكُمْ ، وَتَذَرُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ ".

فأول ما تبدأ به هو البحث عن مظانه في كتب السنة التي أخرجته، ويكون إما بالرجوع إلى طرفه (كيف بكم وبزمان ....)،ويعتمد في ذلك على الكتب التي عُنيت بالأطراف كتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزي أو الجامع الصغير للسيوطي أو المسند الجامع أو موسوعة أطراف الحديث لبسيوني

زغلول...وكما سبق توضيحه .

ولو ذهبت مثلاً إلى تحفة الأشراف -ويمكنك الرجوع إلى الفهرست آخر الكتاب- فسيدلك على موضعه بالجزء والصفحة، فستجده هكذا في مسند عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه:

(د ق) حديث: كيف بكم وزمان أو يوشك أن يأتي زمان يغربل الناس فيه غربلة؟... الحديث. د في الملاحم (١٧: ٧) عن القعنبي ق في الفتن (١٠: ١) عن هشام بن عمار ومحمد بن الصباح ثلاثتهم عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عنه به (قال د: هكذا روي عن عبد الله بن عمرو عن النبي من غير وجه).

وتجده أيضا في المسند الجامع قد روي من حديث عبد الله بن عمرو بهذا الشكل:

- عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: كَيْفَ بِكُمْ وَبِزمَانٍ ، أَوْ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ زَمَانٌ ، يُغَرْبَلُ النَّاسُ فِيهِ غرْبَلَةً ، تَبْقَى حُثَالَةٌ مِنَ النَّاسِ ، قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ ، وَاخْتَلَفُوا ، فَكَانُوا هَكَذَا ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِه ، فَقَالُوا : وَكَيْفَ بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ : تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ ، وَتَذَرُونَ مَا تُنْكِرُونَ ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمْرِ خَاصَّتِكُمْ ، وَتَذَرُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ.

أخرجه أحمد ٢/٢٢١(٧٠٦٣) قال : حدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن . وفي (٧٠٦٣) قال : حدثناه قتيبة بن سعيد ، بإسناده ومعناه و"أبو داود" ٤٣٤٢ قال : حدثنا القعنبي ، أن عبد العزيز بن أبي حازم حدثهم . و"ابن ماجه" ٣٩٥٧ قال : حدثنا هشام بن عمار ، ومحمد بن الصباح . قالا : حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم.

كلاهما (يعقوب ، وعبد العزيز) عن أبي حازم ، عن عمارة بن عمرو ، فذكره.

٨٧٤٣- عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عَنْ جَدِّه ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ، أَنَّهُ قَالَ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ ، يُغَرْبَلُونَ فِيهِ غَرْبَلَةً ، يَبْقَى مِنْهُمْ حُثَالَةٌ ، قَدْ

مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ وَأَمَانَاتُهُمْ ، وَاخْتَلَفُوا ، فَكَانُوا هَكَذَا ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ الله ، فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : تَأْخُذُونَ مَا تَعْرِفُونَ ، وَتَدَعُونَ مَا تُنْكِرُونَ ، وَتُقْبِلُونَ عَلَى أَمرِ خَاصَّتِكُمْ ، وَتَدَعُونَ أَمْرَ عَامَّتِكُمْ.

أخرجه أحمد ٢/٢٢٠(٧٠٤٩) قال : حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا محمد بن مُطَرِّف ، عن أبي حازم ، عن عَمرو بن شُعيب ، عن أبيه ، فذكره.

قلت: وهكذا تسهل عليك مع هذه المرحلة (معرفة المظان)مرحلة أخرى هي (جمع الطرق) ،وقد تنظم إليها المرحلة الثالثة (تحديد موضع التفرد) ما لم تجد طرقاً أخرى في مصنفات خارج حدود المسند الجامع ،كأن يقع لك طريق في مستدرك الحاكم أو معاجم الطبراني أو سنن الدارقطني أو سنن البيهقي أو غيرها من المصنفات الأخرى التي لم تذكر في المسند الجامع ،أو ربما قد تكون فاتت عليهم فيه.

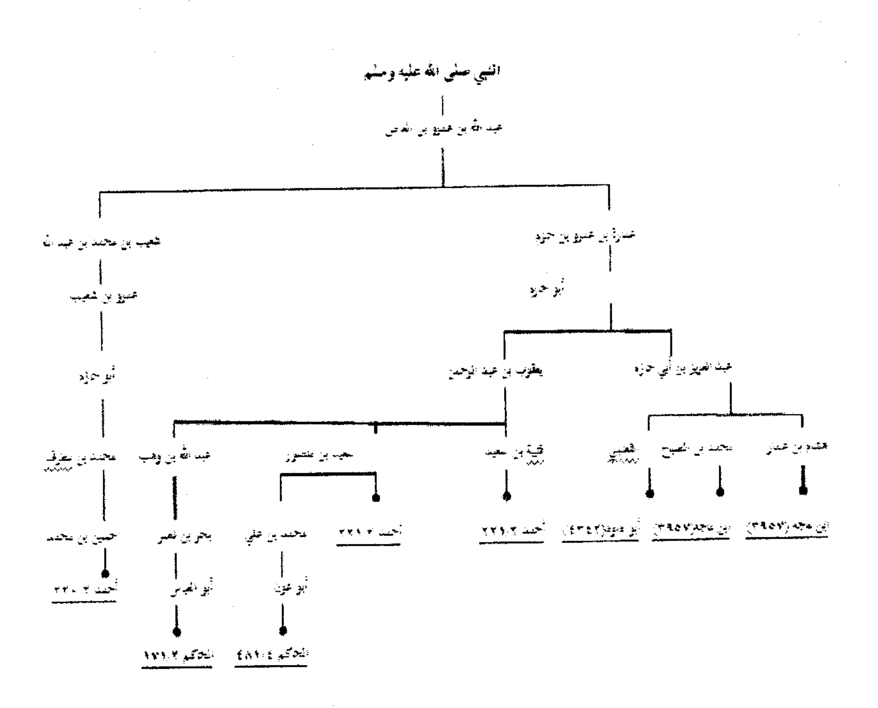
وقد تنتفع أيضاً من الحاسب الآلي والموسوعات البحثية ولاسيما الموسوعة الشاملة فإن فيها كتباً كثيرة جداً قد تجد فيها ما فاتك أو قد يفوتك من الطرق،شريطة التثبت من الكتاب المطبوع قدر الممكن وإن لم تجده فلابد من التنبيه على أنك أخذته من الحاسوب ،لأنه قد يقع فيها خطأ في السند كأن يسقط منه رجل أو في المتن كأن تتحرف كلمة أو تسقط منه كلمة وهكذا... فمثلاً في هذا الحديث سقط من سند الحاكم ٢/١٧١ أبو حازم ،فجاء عن يعقوب عن عمارة فتنبه!

وهنا تأتي المرحلة المهمة وهي تحديد موضع التفرد في الإسناد ،وبعد الرجوع إلى طرق الحديث وجدنا أنّ هناك طرقاً أخرى خارج المسند الجامع ،وهي وإن كانت لا تؤثر على مدار الحديث ولكنها مهمة في البحث ،ومن لوازم التتبع السليم،إذ وجدناها في مستدرك الحاكم،فقال في ٢/١٧١ : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بحر بن نصر بن سابق بن الخولاني ثنا عبد الله بن وهب حدثني يعقوب بن عبد الرحمن عن عمارة بن حزم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

وقال في ٤٨١/٤: حدثنا أبو عون محمد بن أحمد بن ماهان الجزار بمكة حرسها الله تعالى على الصفا إملاء ثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن زيد الصائغ المكي ثنا سعيد بن منصور المكي ثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن عمارة بن حزم بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عمرو.

وهكذا يكون موضع التفرد في هذا الحديث هو (عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه)، رواه عنه عمارة بن حزم، وشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

وكما هو مبين في الشجرة الآتية :



ولما كان موضع التفرد هنا هو الصحابي، والصحابة كلهم عدول، وعبد الله بن عمرو بن العاص من مشاهير الفقهاء حفظاً وفقهاً .

تعين علينا دراسة الطريقين :

وسنختصر هنا في ترجمة الرواة ونقتصر على ترجمته من كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني إلا،وإن كان من المهم مراجعة أمّات كتب التراجم ثم مقارنتها بالخلاصة في التقريب ،ولا سيما ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي؛ولكننا في معرض التدريب والتعليم.

ولابد من الإشارة إلى أن كتاب الحافظ (التقريب) يعد خلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل ،ولكن الحافظ لم يقصد به الاستغناء عن كتب الجرح والتعديل الأخرى والاقتصار على كتابه ،بل أعتقد أنه أشار بهذا الكتاب المختصر إلى عدم الاكتفاء به عن غيره ،وإلا فما معنى قوله (ثقة قد يهم)أو (صدوق ربما وهم) ؟ فهل في قوله:(يهم)والوهم جائز على كبار الأئمة .

قال الإمام الذهبي في ترجمة عبد العزيز بن مسلم القَسْمَلي، أبو زيد الخراساني عقب قول الإمام العقيلي:"في حديثه بعض الوهم"[٦٨].قال الذهبي:"هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة، ثم ساق العقيلي له حديثاً واحداً محفوظا قد خالفه فيه من هو دونه في الحفظ"[٦٩].

فحينما نجد مثل تلك الأحكام في الكاشف أو التقريب أو غيرهما من كتب المختصرات، هل ننزل رتبة الرجل مباشرة دون دراسة أم أن المصنف أراد أن ينبه بقوله ذلك إلى أن هذا الرجل قد يهم فتتبهوا لحديثه ولاسيما عند التفرد أو المخالفة ؟ هذه مسألة تحتاج إلى بحث وتفصيل ،وليس الموضع موضعها.

رجال الطريق الأول :

١- عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بالتصغير بن سعد بن سهم السهمي أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن، أحد السابقين المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح ،ع.

٢- عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني ثقة استشهد بالحرة وقيل مع ابن الزبير من كبار الثالثة د ق.

٣- عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني صدوق فقيه من الثامنة مات

سنة أربع وثمانين ومائة وقيل قبل ذلك ع.

٤-هشام بن عمار بن نصير بنون مصغر السلمي الدمشقي الخطيب صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح من كبار العاشرة وقد سمع من معروف الخياط لكن معروفاً ليس بثقة مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح وله اثنتان وتسعون سنة خ ٤.

٥- محمد بن الصباح :ستجد في التقريب أن هناك اثنين من الرواة في سنن ابن ماجه بهذا الاسم ،وكلاهما أبو جعفر وهما متقاربان في الوفاة وفي الشيوخ والتلامذة، ولكن أحدهما هو:

محمد بن الصباح بن سفيان الجرجرائي بجيمين مفتوحتين بينهما راء ساكنة ثم راء خفيفة أبو جعفر التاجر: صدوق من العاشرة مات سنة أربعين ومائتين د ق.وجرجرايا منطقة بين بغداد وواسط.

والآخر هو:محمد بن الصباح البزاز الدولابي أبو جعفر البغدادي ثقة حافظ من العاشرة مات سنة سبع وعشرين ومائتين.ع.

فيحتاج منك الذهاب إلى ترجمتهما ليتبين لك من المقصود منهما ،والصواب هو الأول الجرجرائي التاجر الصدوق ،وهذا لا يخفى على المتمرسين ؛إذ الأول من شيوخ ابن ماجه المباشرين ،والآخر هو شيخ شيخه .

٦- القعنبي : عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن البصري أصله من المدينة وسكنها مدة، ثقة عابد كان بن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً. من صغار التاسعة مات في سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة خ م د ت س.

وقد يقع للباحث المبتدئ هنا لبس بين هذا وبين أخيه إسماعيل بن مسلمة بن قعنب القعنبي ،والتمييز بينهما يسير،فالأول روى عنه الستة خلا ابن ماجه .والثاني (إسماعيل) لم يرو عنه منهم إلا ابن ماجه ،والقعنبي الذي في إسنادنا هذا روى عنه أبو داود،فهو عبد الله جزماً،وهو من شيوخ أصحاب الخمسة.

وهذا الطريق حسن الإسناد لحال عبد العزيز بن أبي حازم لأنه صدوق

،وقد توبع بإسناد صحيح كما سيأتي .

الطريق الثاني :

*سند الإمام أحمد ٢/٢٢١:

١- عمارة بن عمير ،وأبو حازم :سبقت ترجمتهما.

٢- يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري بتشديد التحتانية المدني نزيل الإسكندرية حليف بني زهرة ثقة من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين ومائة خ م د ت س.

٣- قتيبة بن سعيد بن جميل بفتح الجيم بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمه يحيى وقيل علي ثقة ثبت من العاشرة مات سنة أربعين ومائتين عن تسعين سنةع.

٤-سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني نزيل مكة ثقة مصنف وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به مات سنة سبع وعشرين ومائتين وقيل بعدها من العاشرة ع.

ورجال هذا الطريق كلهم ثقات فهو أصح الطرق وأقواها.

*سند الحاكم ٤/٤٨١:

١- سعيد بن منصور ،ويعقوب ..ثقات سبقت ترجمتهم.

٢- محمد بن علي بن زيد الصائغ،أبو عبد الله المكي : ذكره ابن حبان في الثقات[٧٠]، وقال الذهبي : المحدث الإمام الثقة سمع: القعنبي، وخالد بن يزيد العمري، وحفص بن عمر الحوضي، وسعيد بن منصور، ومحمد بن معاوية، ويحيى بن معين، ومحمد بن بشر التنيسي، وأحمد بن شبيب، وحفص بن عمر الجدي ،وإبراهيم بن المنذر، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وعدة، مع الصدق والفهم وسعة

الرواية.

حدث عنه: دعلج بن أحمد، وأبو محمد الفاكهي، وسليمان الطبراني، وخلق كثير من الرحالين أرخ أبو يعلى الخليلي وفاته سنة سبع وثمانين

ومائتين.والصواب: وفاته بمكة في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين ومائتين" [٧١].

٣- أبو عون :هو محمد بن أحمد بن ماهان الخزاز المكي مؤذن المسجد الحرام [٧٢].

وهذا الطريق صحيح فهو مستخرج على مسند الإمام أحمد،والعبرة بطريق أحمد.

*سند الحاكم ٢/١٧١:

١- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين ومائة ،وله اثنتان وسبعون سنة ع.

٢- بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولاهم المصري أبو عبد الله ثقة من الحادية عشرة مات سنة سبع وستين وله سبع وثمانون ومائتين سنة .

٣- أبو العباس الأصم، محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان الأمويّ مولاهم، النيسابوري المعقلي المؤذن الأصم :شيخ الحاكم ،وقد أكثر عنه في مصنفاته ،قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ :"الإمام المفيد الثقة محدث المشرق"[٧٣].

وقال في العبر:" محدث خراسان، ومسند العصرحدث له الصَّمم بعد الرحلة، ثم استحكم به، وكان يحدّث من لفظه، حدّث في الإسلام نيّفا وسبعين سنة.وأذن سبعين سنة بمسجده، وكان حسن الصوت حسن الأخلاق كريماً، ينسخ بالأجرة، وعمّر دهراً، ورحل إليه خلق كثير.

قال الحاكم: ما رأيت الرحالة في بلد، أكثر منهم إليه، رأيت جماعة من الأندلس، ومن أهل فارس على بابه.

قلت: سمع من جماعة من أصحاب سفيان بن عيينة، وابن وهب، وكانت رحلته مع والده، في سنة خمس وستين ومائتين، فغاب عن بلده خمس سنين، وسمع بأصبهان والعراق ومصر والشام والحجاز والجزيرة"[٧٤].

قلت : وتنبه إلى أن تراجم المتأخرين عن أصحاب الكتب الستة ،لا تجدهم في التهذيبين أو التقريب،وإنما تجدهم في الغالب في التراجم العامة لرواة الطبقات التي

جاءت بعدهم ،كمصنفات ابن حبان ،أو ابن شاهين ،أو ابن عدي،أو الخطيب البغدادي ،أو ابن عساكر...إلخ،ولاحظ هنا أن بعض رجال طريقي الحاكم -شيخه وشيخ شيخه -كالصائغ وأبي العباس ترجمنا لهم من الثقات لابن حبان أو سير أعلام النبلاء أو العبر ..وهكذا.

وطريق الحاكم هذا رجاله ثقات ،وظاهره الصحة والله أعلم .

*سند أحمد من طريق شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو:

١- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صدوق ثبت سماعه من جده من الثالثة.

٢- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص صدوق من الخامسة مات سنة ثماني عشرة ومائة ر ٤.

٣- أبو حازم : هو عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري :ثقة سبقت ترجمته.

٤- محمد بن مطرف بن داود الليثي أبو غسان المدني نزيل عسقلان ثقة من السابعة مات بعد المائة والستين ع.

٥-الحسين بن محمد بن بهرام التميمي أبو أحمد أو أبو علي المروذي بتشديد الراء وبذال معجمة نزيل بغداد ثقة من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة ومائتين أو بعدها بسنة أو سنتين ع

دراسة الإسناد والحكم عليه:

تلاحظ أن هذا الطريق جاء مرة عن يعقوب بن عبد الرحمن بإسناد صحيح رجاله ثقات أخرجه أحمد والحاكم.

ومرة من طريق عبد العزيز بن أبي حازم بإسناد حسن وقد توبع بإسناد صحيح فهو صحيح .

وأما طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فهو وإن كان حسناً لذاته فقد توبع بسند صحيح.

فالإسناد إلى عبد الله بن عمرو صحيح لذاته.

هذا بالنسبة إلى الإسناد ،ويتوجب على الباحث مراجعة كتب الرواية والعلل

والسؤالات والرجال والشروحات للوقوف على كلام أئمة النقد إن كان هناك علة خفية في إسناد الحديث أو متنه لم تتبين لك في دراستك ،أو ربما تجد تصريحاً بتصحيح الحديث أو رده .

ولم نقف على علة تقدح في هذا الحديث ،فهو صحيح،والله أعلم.

المبحث الثاني:نموذج ثانٍ

لو طلب منك تخريج حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً:"الدنيا ملعونة ،ملعون ما فيها...."الحديث.

فترى بوضوح أنّ لديك متناً وصحابياً يرويه وهذا يسهل عليك التخريج ،فالبحث سيكون إما عن طريق طرف الحديث،وينفعك في الباب: تحفة الأشراف للمزي أو اتحاف المهرة لابن حجر أو الجامع الكبير أو الصغير للسيوطي ،أو موسوعة أطراف الحديث لبسيوني زغلول .. .

أو عن طريق السند (الصحابي)،وينفعك في هذا تحفة الأشراف أو المسند الجامع للدكتور بشار عواد،وكما مر سلفاً.

ويمكننا الاستفادة من الموسوعات الالكترونية (الحاسوب) في معرفة مظانه بسرعة فائقة وإن كان ينقصها الدقة ،كما بيناه سلفاً.

وبعد الذهاب إلى المسند الجامع -مثلاً- نجد أن الحديث أخرجه ابن ماجه والترمذي .وهو كما يلي:

١٤٥٣٨- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضَمْرَةَ السَّلُولِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ يَقُولُ : الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا ، إِلاَّ ذِكْرَ اللهِ وَمَا وَالاَهُ ، أَوْ عَالِمًا ، أَوْ مُتَعَلِّمًا.

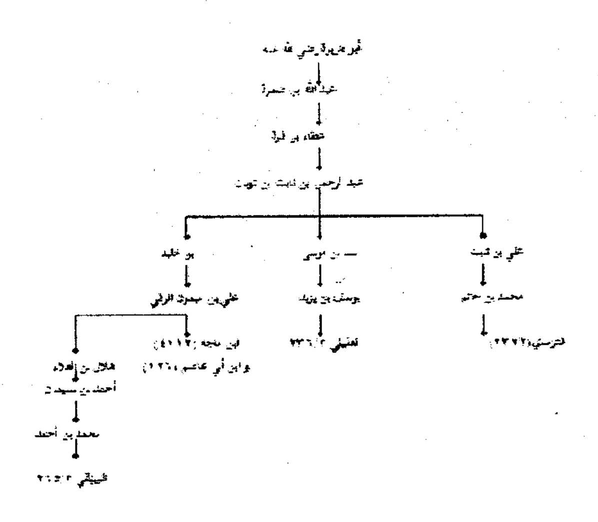
أخرجه ابن ماجه (٤١١٢) قال : حدَّثنا علي بن ميمون الرقي ، حدَّثنا أبو خُلَيْد ، عُتْبَة بن حماد الدمشقي . و"التِّرمِذي" ٢٣٢٢ قال : حدَّثنا محمد بن حاتم المُؤدِّب ، حدَّثنا علي بن ثابت.

كلاهما (عُتْبَة ، وعلي بن ثابت) عن عبد الرحمان بن ثابت بن ثَوْبان ، قال : سمعتُ عطاء بن قُرَّة ، قال : سمعتُ عبد الله بن ضمرة ، فذكره.

وبعد الرجوع إلى المصنفات الأخرى خارج المسند الجامع وجدناه في الزهد لابن أبي عاصم (١٢٦) قال :حدثني علي بن ميمون، به.

والعقيلي٢/٢٣٦ في ترجمة ابن ثوبان،قال: حدثناه يوسف بن يزيد قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان،به.

والبيهقي في شعب الإيمان ٢/٢٦٥(١٧٠٨) قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق ببغداد أنبأنا أحمد بن سلمان الفقيه حدثنا هلال بن العلاء الرقي ثنا علي بن ميمون الرقي به.ويمكن رسم شجرة الرواة كالاتي:



ويظهر لك أنّ موضع التفرد هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد دار الحديث عليه ،رواه عنه (علي بن ثابت،وأسد بن موسى أبو خليد).

وهذان تابع أحدهما الآخر متابعة تامة في روايتهما عن عبد الرحمن بن ثابت.

وكذا هلال بن العلاء وابن ماجه تابع أحدهما الآخر في روايتهما عن علي بن ميمون الرقي.

وأما المتابعات القاصرة فكثيرة ،منها :

(يوسف بن يزيد ،ومحمد بن حاتم ،وعلي بن ميمون) تابع بعضهم بعضاً في



روايتهم عن عبد الرحمن بن ثابت . وهكذا.

ترجمة رجال السند ودراسة حالهم .

*طريق الترمذي :

١- محمد بن حاتم :ابن سليمان الزمي بكسر الزاي وتشديد الميم المؤدب الخراساني نزيل العسكر: ثقة من العاشرة مات سنة ست وأربعين ومائتين .

٢- علي بن ثابت الجزري أبو أحمد الهاشمي مولاهم :صدوق ربما أخطأ وقد ضعفه الأزدي بلا حجة من التاسعة د ت.

هذا الطريق فيه علي بن ثابت صدوق ،ربما أخطأ كما قال ابن حجر.

وبالرجوع إلى ترجمة علي بن ثابت التفصيلية نجد أنّ أغلب الأئمة حسّنوا القول فيه:

قال محمد بن سعد :"كان ثقة صدوقا"(٧٥).

وقال أبو زرعة :" ثقة لا بأس به"(٧٦).

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، وهو أحب إلي من سويد بن عبد العزيز"(٧٧).

وقال صالح بن محمد الأسدي: "لا بأس به "(٧٨).

وقال أبو داود :ثقة (٧٩).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات،وقال:" ربما أخطأ"(٨٠).

وذكره في الضعفاء ابن الجوزي والذهبي ونقلا تضعيف الأزدي له،والأزدي هو ضعيف أصلا فكيف يقبل تضعيفه،ولاسيما إذا خالف ؟!(٨١).

فالذي يظهر :أنّ الرجل صدوق ،والله أعلم أما عن قول الحافظ في التقريب :ربما أخطأ ،فكأنه نقله من ابن حبان كما ترى ،ولم يفسر لنا هذا الجرح،ولا يقبل الجرح إلا مفسراً، وإلا فما من ثقة إلا وربما يخطىء؟ ولا سيما أنّ مثل أبي داود وأبي زرعة وغيرهما وثقوه .

فهذا الطريق حسن والله أعلم.

*طريق ابن ماجه،وابن أبي عاصم :

١- أبو خليد : عتبة بن حماد بن خليد بالتصغير أبو خليد الدمشقي القارىء إمام

الجامع صدوق من كبار العاشرة ق.

٢- علي بن ميمون الرقي العطار ثقة من العاشرة مات سنة ست وأربعين ومائتين س ق.

فهذا الطريق سنده حسن أيضاً ،والله أعلم.

وأما رجال البيهقي فنترجم لهم من باب المعرفة لأن حالهم لا يؤثر على الإسناد لأنه يلتقي مع ابن ماجه والإسناد حسن كما مر،ورجال البيهقي هم:

١- هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الباهلي مولاهم أبو عمر الرقي صدوق من الحادية عشرة مات في المحرم سنة ثمانين ومائتين ،وقد قارب المائة س.

٢- أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس، أبو بكر النجاد الفقيه الحنبلى المشهور. والرجل ليس من رجال التقريب ،لذا نبحث عنه خارجه،وبعد البحث نجد أنّ:

الدارقطني قال:" قد حدث أحمد بن سلمان من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله"[٨٢].

قال عقبه الخطيب:" قلت: كان قد كف بصره في آخر عمره فلعل بعض طلبة الحديث قرأ عليه

ما ذكره الدارقطني والله أعلم"[٨٣].

وقال الذهبي:"كان رأسا في الفقه، رأسا في الرواية، ارتحل إلى أبي داود السجستاني، وأكثر عنه، وكان ابن زرقوية يقول: النجاد بن صاعدنا. قلت: هو صدوق"[٨٤].

٣- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الفرج بن أبي طاهر أبو عبد الله الدقاق، يعرف بابن البياض...كان شيخا فاضلا دينا صالحا ثقة من أهل القرآن ،ومات في يوم الخميس التاسع والعشرين من شعبان سنة خمس عشرة وأربعمائة[٨٥].

فطريق البيهقي حسن .

*طريق العقيلي:

١- أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي أسد

السنة: صدوق يغرب وفيه نصب من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة ومائتين وله ثمانون خت د س.

٢- يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي، أبو يزيد مولى بني أمية :ثقة، من الحادية عشرة مات سنة سبع وثمانين ويقال إنه عاش مائة سنة س.

وهذا الطريق فيه أسد بن موسى :صدوق يغرب ،فهو ثقة مشهور بالرواية ولكنه لما صنف كتابه احتاج إلى الرواية فحدث عن الضعفاء فجاء بالمناكير.

قال النسائي :"حديثه مشهور"[٨٦].

قال النسائي:" ثقة، لو لم يصنف كان خيرا له"[٨٧].

قال ابن حزم أيضا: "ضعيف"[٨٨]. ورده الذهبي فقال:"وهذا تضعيف مردود...قال أبو سعيد بن يونس في الغرباء: حدث بأحاديث منكرة، وهو ثقة.قال: فأحسب الآفة من غيره"[٨٩].

فالرجل وإن كان ثقة فآفته من غيره ،لذا فهو لا يحتج بحديثه حتى يختبر فما انفرد أو خالف فهو ضعيف ،وما توبع فهو حسن الحديث .

ولما توبع ههنا فإسناده حسن والله أعلم.

إذن تبين لنا أن طرق الإسناد دون المدار حسنة يقوي بعضها بعضاً فالإسناد صحيح لغيره إلى عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان .

بقي علينا الآن دراسة المدار فما علا :

١- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي بالنون الدمشقي الزاهد: صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأخرة من السابعة مات سنة خمس وستين ومائة وهو ابن تسعين سنة بخ ٤.

٢- عطاء بن قرة السلولي بفتح المهملة وضم اللام الخفيفة صدوق من السادسة مات سنة اثنتين وثلاثين ت ق.

٣- عبد الله بن ضمرة السلولي وثقه العجلي من الثالثة د س ق.

٤- أبو هريرة :صحابي جليل.

ويتبين هنا أنّ عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان فيه كلام فهو يخطيء،وقد

تغير،فنحتاج إلى مراجعة ترجمته في كتب التراجم ،فنجد:

وثقه دحيم [٩٠].

وقال أحمد: أحاديثه مناكير[٩١].

وقال أبو حاتم:ثقة [٩٢].

وقال أبو زرعة: لا بأس به [٩٣].

واختلف القول عن ابن معين:ففي رواية الدوري قال: لا بأس به [٩٤].

ونقل ابن أبي حاتم بسنده عن الدوري -أيضاً- عن ابن معين : صالح الحديث[٩٥].

وفي رواية الدارمي قال:ضعيف[٩٦].

وقال أبو داود : لا بأس به [٩٧].

وقال النسائي: ليس بالقوى[٩٨].

وقال العجلي: ليس به بأس[٩٩].

وقال صالح جزرة: قدري صدوق [١٠٠].

ووثقه الفلاس [١٠١].

وقال العقيلي:"لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله "[١٠٢].

وقال ابن عدى: يكتب حديثه على ضعفه [١٠٣].

فالرجل كما يبدو مختلف فيه بشكل كبير وله أخطاء،كما قال ابن حجر، فما توبع عليه فلا إشكال عليه ويقبل منه ،وأما ما انفرد أو خالف فلا يقبل منه ،ولذا قال الترمذي عقب الحديث (حسن غريب) ،وقال العقيلي عقب الحديث :لا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله.

فالحديث ضعيف تفرد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان به.

وقد حسنه الشيخ الألباني.

وللحديث شواهد من حديث جابر وأبي الدرداء وابن مسعود وكلها فيها مقال[١٠٤].

الخاتمة

وختاماً يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يأتي:

١- إن علم تخريج الحديث النبوي هو علم مستقل برأسه ،وهو من أهم علوم الحديث ،وقد بذل الأئمة المتقدمون في تخريج الأحاديث النبوية جهدا كبيرا ،وقدموا للمكتبة الإسلامية تراثاً ضخماً ينوء بحمله العصبة أولو القوة ! ونحن أمام أمانة عظيمة في المحافظة على هذا الحمل العظيم وصيانته من الدخلة والمنتحلين ،والاهتمام بالسنة النبوية عموماً ،وبهذا العلم وترصين الدراسات فيه دليل على حسن الإتباع وهو جزء نزر من الوفاء لجهود الأئمة المبجلين ،وما قدموه لنا من تصنيف للكتب والأجزاء ، ألحقنا الله بركبهم .

٢- علم التخريج هو امتداد طبيعي لحاجة السنة النبوية إلى إثبات وتوثيق عبر الأزمان المختلفة.

٣-للتخريج فوائد جمة :كمعرفة المقصود الذي يساق من أجله الحديث ،ومعرفة أسباب ورود الحديث ،ومعرفة العلل التي قد تقع في الحديث متناً وسنداً.

٤- نوصي بضرورة تشجيع طلبتنا الكرام بخوض اللجة والتشمير عن سواعد الجد للبحث والكتابة في أبواب هذا العلم العظيم ،ولاسيما أن مكتبتنا المعاصرة تفتقر إلى مثل هذه الجهود ،ولا سيما أننا أبناء هذا البلد الكريم ، الذي تخرج منه أئمة الصنعة الحديثية شعبة بن الحجاج وأحمد بن حنبل ،والدارقطني،وغيرهم .

٥-نوصي بعدم الانشغال بالدراسات الوصفية النظرية حسب ،بل ضرورة الدخول في المجالات العملية التطبيقية ،فهي التي تعلم طالب العلم ،الممارسة في كتب العلل والتخاريج وهي السبيل الأمثل لطالب العلم الذي يروم فهم الصنعة الحديثية .

والله الموفق

الهوامش

(١) ينظر :لسان العرب ابن منظور مادة (خرج)٢٤٩/٢ ،وينظر مادة (خرج)في القاموس المحيط ٢٣٨/١ ،،وتاج العروس ١٥٨/٤،ومختار الصحاح ص١٩٦.

(٢) ينظر تحرير علوم الحديث ،عبد الله الجديع ٧٣٤/٢ .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٨٨.

(٤) فتح المغيث ٢/٣٧٢.

(٥) حصول التفريج بأصول التخريج ص٢١ .

(٦) أصول التخريج ودراسة الأسانيد ص ١٠ .

(٧) طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى ص٧ .

(٨) تخريج الحديث نشأته ومنهجيته ص ١٦ .

(٩) كيف ندرس علم تخريج الحديث ص٢٨ .

(١٠) تحرير علوم الحديث ٢/٧٣٦ .

(١١) تخريج الحديث نشأته ومنهجيته،د.محمد أبو الليث ص٢٨ .

(١٢) طرق تخريج الحديث بحسب الراوي الأعلى،د.دخيل بن صالح اللحيدان ص ٣.

(١٣)قال العراقي في التقييد والإيضاح ص٥٦ في معرض تعقب ابن الصلاح لما عد مسند الدارمي من المسانيد التي رتبت على أسماء الصحابة:"عده مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه؛ فانه مرتب على الأبواب ،كالكتب الخمسة واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري المسند الجامع الصحيح وان كان مرتبا على الأبواب؛ لكون أحاديثه مسنده إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة والله أعلم".

(١٤) وقد يصلح أن يسمى مسندا ،وصحيحا ،ومعجماً،وهو غير تام مات رحمه الله ولم يتمه.

(١٥) سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٧،وقد كتب الأخ الحبيب ورفيق طلب العلم الدكتور عزيز رشيد الدايني -رحمه الله تعالى- كتاباً نفيساً (منهج الذهبي في تلخيص مستدرك الحاكم)وهو مطبوع في دار الكتب العلمية فلينظر ،والدكتور عزيز الدايني من أفذاذ طلبة العلم في بغداد،رافقنا في طلب العلم مع خيرة طلبة العلم آنذاك وهو من الدعاة والخطباء اللامعين،ومن القراء المتقنين ،اغتالته يد الغدر في بغداد عام ٢٠٠٦م،نسأل الله أن يتقبله في الشهداء ،له مؤلفات مفيدة.

(١٦) ينظر مقدمة علوم الحديث ،ابن الصلاح ص ٢٠.

(١٧) وهو مفقود،قال الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٨٢:"ابن أبي ذئب صنف موطأ فلم يخرج "،ونقل السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٨٩ ،والصنعاني في التوضيح ١/٤٩ :" لابن أبي ذئب موطأ أكبر من موطأ مالك بأضعاف حتى قيل لمالك ما الفائدة في تصنيفك فقال ما كان لله بقي ".

(١٨) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٨٤/٢.

(١٩) علوم الحديث المعروف بـ(المقدمة) ص ١٤٣.

(٢٠) نخبة الفكر ص٣٠.

(٢١) فتح المغيث ٣٨٧/٢.

(٢٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢٩٠/٢.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) تذكرة الحفاظ ١٥٠٠/٤.

(٢٥) النكت الظراف على الأطراف ٤/١ .

(٢٦) تحفة الأشراف ٤/١ .

(٢٧) كيف ندرس علم التخريج ،د حمزة المليباري ود سلطان العكايلة ص٣٥.

(٢٨) وقد انتقد بعض العلماء تسرع مجد الدين بن تيمية في أحكامه،ينظر كلام الشوكاني في نيل الأوطار ١/١ .

(٢٩) التعريف بشيوخ حدّث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري وأهمل أنسابهم ص٤٣.

(٣٠) الفتح ٦٢/٣،وانظر ٧١/٤.

(٣١) فتح الباري ٤٩١/٦.

(٣٢) المصدر نفسه ٢٧٨/١.

(٣٣) وقد وقفت على أكثر من موضع في مسند إسحاق بن راهويه يقول فيه :حدثنا ،فمرة برقم (١٩٩) ،(١٢٦٨)من حديث يحيى بن آدم و(٥٤٢) من حديث الملائـي، و(١٤٣٢) من حديث وكيع،و(١٥٢٠) من حديث وهب بن جرير و(١٥٧٩) من حديث عبيد الله بن موسى وغيرها كثير ،وإن قيل إن الحافظ قصد حديثه في الصحيح، فحديثنا هذا يقيد قاعدة الحافظ رحمه الله فليتنبه .

(٣٤) فتح الباري ٤٦٢/١٣.

(٣٥) العلل ٥٢٠/٤.

(٣٦) مقدمة صحيحه ٤/١.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) شرح علل الترمذي ١٣٠/١ فما بعد.

(٣٩) سير أعلام النبلاء ٢٨٣/١٣.

(٤٠) ينظر:شرح علل الترمذي ٣٦/٢ .

(٤١) ينظر في ذلك شرح علل الترمذي ٣٢/٢،فما بعد ،ومراتب الرواة لشيخنا العلامة عبد الله السعد حفظه الله تعالى .

(٤٢) الجامع لأخلاق الراوي،الخطيب ٢١٢/٢.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه ٢٩٥/٢.

(٤٦) مناقب الشافعي ،البيهقي ٣٢١/٢،وينظر مقدمة ابن الصلاح ص ٦١.

(٤٧) النكت على ابن الصلاح ٧٢٦/٢.

(٤٨) فتح المغيث ٢٣٧/١.

(٤٩) معرفة السنن والآثار ١٤٤/١ .

(٥٠) شرح علل الترمذي ١٤٢/١.

(٥١) الموقظة ص ٤٦.

(٥٢) تذكرة الحفاظ ٦٢٨/٢.

(٥٣) ذهب الشيخ الجديع في تحرير علوم الحديث ٢/ ٥٦٥ إلى أنها ثلاث مراتب حسب،ومن يتتبع أقوال الأئمة وصنيعهم يجدها كما قلنا ،والله أعلم .

(٥٤) الجرح والتعديل ٣٧/٢،وضعفاء العقيلي ١٥/١،ومعرفة علوم الحديث ،الحاكم ص ٢٠٤.

(٥٥) ضعفاء العقيلي ١٥/١،والكفاية ص ١٤٣،والجامع لأخلاق الراوي ١٩٣/٢.

(٥٦) مقدمة الصحيح ٤/١ –٦ بتصرف يسير.

(٥٧) الجرح والتعديل ٣٧/٢.

(٥٨) شرح علل الترمذي٣٢٤/١.

(٥٩) العلل ٢٥/١.

(٦٠) المصدر نفسه ٢٦/١.

(٦١) مقدمة التقريب ٢٤/١.

(٦٢) الثقات ص ٢٨٧.

(٦٣) الثقات ص ٣١٦،وينظر مثلاً التراجم:(٨٥و٩٠و١٠٩و١١١و٢٠١و٢٠٦و٢٤٩و٢٨٨).

(٦٤) تاريخ أسماء الثقات ص ٤٦.

(٦٥) الثقات ١٨٢/٤.

(٦٦) مقدمة الثقات ١/١٣.

(٦٧) ينظر لزاماً مقدمة تحقيق كتاب تهذيب الكمال ،لأستاذنا الدكتور بشار عواد معروف العبيدي.

(٦٨) الضعفاء الكبير ٣/١٧.

(٦٩) ميزان الاعتدال ٢/٦٧٣.

(٧٠) الثقات٩/١٥٢.

(٧١) سير أعلام النبلاء ١٣/٤٢٨.

(٧٢) الرجل لم أقف على من ترجم له ،وهو من شيوخ الحاكم وقد أكثر عنه في المستدرك،وروى له البيهقي في سننه وفي شعب الإيمان ،وابن عساكر في تاريخه ولم أقف له على جرح أو تعديل – على حد بحثي –ولم أجد الذهبي يجرحه في تلخيصه للمستدرك بل وافق أو سكت على تصحيح الحاكم عندما يصحح حديثا من طريقه،فلعله ثقة ،وهو لا يؤثر ههنا لأن الحاكم أخرجه من طريق أحمد،والله أعلم.

(٧٣) تذكرة الحفاظ ٣/٨٦٠.

(٧٤) العبر ص١٤١.

(٧٥) الطبقات ٧/٣٣٠.

(٧٦) الجرح والتعديل ٦/١٧٧.

(٧٧) المصدر نفسه .

(٧٨) تاريخ الإسلام الذهبي ٦/٤٩٨.

(٧٩) سؤالات الآجري لأبي داود ٢/٢٦٨.

(٨٠) الثقات ٨/٤٥٧.

(٨١) ميزان الاعتدال ٣/٢٣٥.

(٨٢)تاريخ بغداد ٢/٢٦١،وانظر ميزان الاعتدال ١/١٠١ ،وتاريخ الإسلام،للذهبي ٩/٣٢٤

(٨٣) ينظر ما سبق.

(٨٤) ميزان الاعتدال ١/١٠١ ،وتاريخ الإسلام،للذهبي ٩/٣٢٤.

(٨٥) تاريخ بغداد ١/٣٥٣،وتاريخ الإسلام ٦/٤٩٨.

(٨٦) التاريخ الكبير٢/٤٩ ،وتهذيب الكمال ٣/٥١٣ ميزان الاعتدال ١/٢٠٧.

(٨٧) ميزان الاعتدال ١/٢٠٧.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) ميزان الاعتدال ٢/٢٥٥.

(٩١) الجرح والتعديل ٥/٢١٩.

(٩٢) المصدر نفسه .

(٩٣) الجرح والتعديل ٥/٢١٩ .

(٩٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢/٣٥٦.

(٩٥) الجرح والتعديل ٥/٢١٩.

(٩٦) تاريخه برواية الدارمي ص ١٤٦ .

(٩٧) سؤالات الآجري ٢/٢٢٧.

(٩٨) ميزان الاعتدال ٢/٢٥٥.

(٩٩) الثقات ٢/٧٤.

(١٠٠) ميزان الاعتدال ٢/٢٥٥.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) الضعفاء الكبير ٢/٢٣٦.

(١٠٣) الكامل ٣/٢٨٣ .

(١٠٤) ينظر علل الدارقطني ٥/٨٩،والعلل المتناهية ٢/٧٩٧.

المصادر والمراجع

١. أحوال الرجال لأبي إسحاق الجوزجاني ،تحقيق: صبحي السامرائي،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٢. الإرشاد، الخليلي القزوني، تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس ، مكتبة الرشد ،الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩

٣. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ،بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

٤. التاريخ الصغير ،البخاري، تحقيق :محمد إبراهيم زايد، دار الوعي،حلب ، ١٣٩٧ هـ

٥. التاريخ الكبير،البخاري، تحقيق:السيد هاشم الندوي،دار الفكر،بيروت .

٦. تاريخ يحيى بن معين،رواية الدوري،دراسة وترتيب وتحقيق:أحمد نور سيف،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة،الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.
٧. التبصرة والتذكرة وشرحها للحافظ زين الدين العراقي،وبهامشه فتح الباقي،دار الكتب العلمية،بيروت .
٨. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف،العسقلاني تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ،بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٩. تدريب الراوي، السيوطي،تحقيق:أحمد عمر هاشم،دار الكتاب العربي-بيروت.
١٠. تذكرة الحفاظ،الذهبي (ت٧٨٤هـ)دار إحياء التراث العربي،بيروت.
١١. تعجيل المنفعة ،العسقلاني ، تحقيق: د. إمداد الحق، دار الكتب العربي، بيروت ط١
١٢. تقريب التهذيب، العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م.
١٣. التلخيص الحبير، العسقلاني حقيق: عبد الله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ١٩٦٤.
١٤. تلخيص المستدرك للحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ)مطبوع بذيل المستدرك .
١٥. التمييز للإمام مسلم(ت٢٦١هـ) تحقيق:الدكتور عبد القادر مصطفى المحمدي،دار ابن جوزي- الرياض ط١.
١٦. تهذيب الآثار للإمام أبي جعفر الطبري(ت٣١٠هـ)تحقيق:محمود محمد شاكر،مطبعة المدني-،القاهرة ١٤٠٤هـ
١٧. تهذيب التهذيب،ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)،دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى،١٩٨٤هـ.
١٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ) تحقيق: د.بشار عواد معروف،مؤسسة الرسالة،بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٩. الثقات ، محمد بن حبان بن محمد البستي،تحقيق:شرف الدين أحمد،دار الفكر،بيروت الطبعة الأولى،١٩٧٥ م
٢٠. جامع التحصيل في أحكام المراسيل،للحافظ صلاح الدين أبي سعيد العلائي (ت٧٦١هـ)تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،١٩٨٦م.
٢١. الجامع الكبير ، الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(٢٧٩هـ)تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي،بيروت،الطبعة الأولى،١٩٩٦م.

٢٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)تحقيق:د الطحان ،مكتبة المعارف ،الرياض ١٤٠٣هـ

٢٣. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧هـ) تحقيق:محمد السعيد بسيوني زغلول،دار الكتب العلمية-الطبعة الأولى-بيروت ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٢٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)تحقيق: محمد سيد جاد الحق،القاهرة،الطبعة الثانية، ١٩٦٦م.

٢٥. ديوان الضعفاء والمتروكين لشمس الدين الذهبي، دار بيروت،الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٢٦. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة،لمحمد بن جعفر الكتاني ، تحقيق : محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتانيدار البشائر الإسلامية ، بيروت الطبعة الرابعة ، ١٤٠٦.

٢٧. سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني لأبي عبد الله بن بكير(ت٣٨٨هـ) دراسة وتحقيق:علي حسن علي عبد الحميد،دار عمار-عمان،الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

٢٨. سؤالات السهمي للدارقطني لحمزة السهمي(ت٤٢٨هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله ، مكتبة المعارف بالرياض،١٤٠٤هـ .

٢٩. سؤالات محمد بن أبي شيبة لعلي بن المديني ، علي بن المديني ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ١٩٨٤م.

٣٠. سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد (ابن ماجه القزويني) (٢٧٣هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف،دار الجيل ،بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٣١. سنن أبي داود للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني(٢٧٥هـ)،دار الحديث، القاهرة،١٩٨٨م.

٣٢. سنن الدارقطني(ت٣٨٥هـ)، للإمام علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم المدني ، دار المعرفة ، بيروت،١٩٦٩ م .

٣٣. سنن الدارمي،لأبي محمد عبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي(٢٥٥هـ)تحقيق : فواز أحمد ، وخالد العلمي،دار الكتاب العربي ، بيروت،الطبعة الأولى،١٤٠٧ هـ.

٣٤. سنن سعيد بن منصور(ت٢٢٧هـ)حققه د. سعد بن عبد الله ال حميد ،دار العصيمي الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

35. سنن النسائي للحافظ أحمد بن شعيب النسائي(٣٠٣هـ)بشرح السيوطي وحاشية السندي،دار الحديث،القاهرة،١٩٨٧م.
36. السنن الكبرى للنسائي،تحقيق: د.عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن،دار الكتب العلمية،بيروت،الطبعة الأولى ١٩٩١م.
37. سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي(ت٧٤٨هـ)،مؤسسة الرسالة-بيروت ١٤٠١هـ .
38. شرف أصحاب الحديث ، الخطيب البغدادي ،تحقيق د.محمد سعيد أوغلي ،دار إحياء السنة ،أنقرة.
39. صحيح ابن خزيمة(مختصر المختصر)،محمد بن إسحاق بن خزيمة تحقيق: د. مصطفى الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٧٠ م..
40. صحيح البخاري، تحقيق قاسم الشماعي، دار العلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
41. صحيح مسلم ، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت٢٦١ هـ)،حقق نصوصه وصححه:محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي،بيروت،الطبعة الأولى ١٩٥٥م .
42. الضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي(ت٣٢٢هـ)حققه ووثقه:الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي،دار الباز-مكة المكرمة،ودار الكتب العلمية-بيروت،الطبعة الأولى ١٩٨٤م .
43. الضعفاء والمتروكون للإمام النسائي(ت٣٠٣هـ)،دار الوعي بحلب،تحقيق:محمود زايد.
44. العبر في خبر من غبر، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق:، محمد السعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية -بيروت.
45. العلل ،لإمام علي بن المديني(ت٢٣٤هـ)تحقيق:محمد مصطفى الأعظمي،المكتب الإسلامي ١٩٧٢م .
46. علل أحمد بن حنبل،أحمد بن حنبل الشيباني،برواية المروذي تحقيق:الشيخ صبحي السامرائي،مكتبة المعارف،الطبعة الأولى،الرياض ١٩٨٩م.
47. علل الجارودي،محمد بن الحسين بن أحمد الجارودي ت(٣١٧) هـ،تحقيق: علي الحلبي ، دار الهجرة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٩١ م .
48. علل الحديث لأبي محمد عبد الرحمن الرازي، ابن الإمام أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧ هـ) دار المعرفة -بيروت، ١٩٨٥م.

٤٩. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لأبي الفرج بن الجوزي(ت٥٩٧هـ)حققه:إرشاد الحق الأثري وقدم له خليل الميس،دار الكتب العلمية،بيروت،الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٥٠. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام الدارقطني(ت٣٨٥هـ)تحقيق وتخريج:محفوظ الرحمن زين الله السلفي،دار طيبة،السعودية-الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥١. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:وصي الله محمد عباس،المكتب الإسلامي-دار الخاني،بيروت،الرياض-الطبعة الأولى ١٩٨٨هـ.

٥٢. علوم الحديث ، المعروف بـ:"مقدمة ابن الصلاح"،أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري بن الصلاح ت (٦٤٣هـ)تحقيق:نور الدين عتر،دار الفكر،الطبعة الثالثة١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٥٣. عمل اليوم والليلة للإمام أحمد بن شعيب النسائي(ت ٣٠٣ هـ)دراسة وتحقيق: د.فاروق حمادة طبع على نفقة الرئاسة للإفتاء والبحوث العلمية والدعوة والنشر بالمملكة العربية السعودية -الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٥٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري،ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)حقق أصله:عبد العزيز بن باز، ورقمه:محمد فؤاد عبد الباقي،دار الكتب العلمية،بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٥٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، أبو عبد الله محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، نشر: دار الإمام الطبري، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٥٦. الكاشف في معرفة من له روايةٌ في الكتب الستة للإمام الذهبي،تحقيق:عزت علي عبد عطية وموسى محمد علي الموشي،دار الكتب الحديثة-الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ

٥٧. الكامل في ضعفاء الرجال ، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني ، تحقيق : يحيى مختار ، دار الفكر ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٥٨. الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لعبد الصمد شرف الدين،آخر مجلد من تحفة الأشراف

٥٩. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ) تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي،مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٦٠. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)تحقيق:أحمد عمر هاشم،دار الكتاب العربي-بيروت،الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٦١. الكنى ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : السيد هاشم الندوي ، دار الفكر ، بيروت .
٦٢. الكنى والأسماء للدولابي(ت٣١٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ .
٦٣. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) (٦٣٠هـ)،مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦٣ م .
٦٤. لسان الميزان، الحافظ ابن حجر العسقلاني، طبعة حيدرآباد ، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ .
٦٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام ابن حبان(ت٣٥٤هـ)،دار العربي،حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٦٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)،دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
٦٧. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للحافظ الرامهرمزي(ت٣٦٠هـ)تحقيق وتعليق:محمد عجاج الخطيب،دار الفكر-بيروت ١٣٩١هـ-١٩٧١م .
٦٨. المراسيل لابن أبي حاتم الرازي(ت٣٢٧هـ)بعناية:شكر الله بن نعمة الله قوجاني،مؤسسة الرسالة-بيروت،الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
٦٩. المراسيل لأبي داود السجستاني(ت٢٧٥هـ)تحقيق:شعيب الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
٧٠. المستدرك على الصحيحين،أبو عبد الله محمد بن عبد الله (الحاكم النيسابوري)(ت٤٠٥هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية،بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
٧١. مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي التميمي، تحقيق وتخريج: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٧٢. مسند أحمد بن حنبل،تحقيق: شعيب الأرنؤوط،دار الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.
٧٣. مسند البزار ، البزار ،تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ
٧٤. مسند الشافعي،محمد بن إدريس الشافعي،دار الكتب العلمية،بيروت .

٧٥. مسند الطيالسي، الطيالسي(ت٢٠٤هـ)،دار المعرفة،بيروت.
٧٦. مصنف ابن أبي شيبة ، الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ت (٢٣٥)هـ تحقيق: كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ،الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٧٧. مصنف عبد الرزاق،الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)تحقيق:حبيب الرحمن الأعظمي،توزيع: المكتب الإسلامي،الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٧٨. لمعجم الأوسط،الطبراني،تحقيق:طارق بن عوض الله ، وعبد المحسن الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة ١٤١٥هـ
٧٩. المعجم الكبير،الطبراني،حققه وخرج أحاديثه: حمدي السلفي، مطبعة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
٨٠. موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)تحقيق:المعلمي اليماني،دار المعارف
٨١. الموقظة في مصطلح الحديث للإمام الذهبي(ت٧٤٨هـ)تحقيق:عبد الفتاح أبي غدة،مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ١٤٠٥هـ .
٨٢. ميزان الاعتدال، شمس الدين الذهبي تحقيق: علي محمد البجاوي،دار المعرفة، بيروت،الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
٨٣. نزهة النظر بشرح نخبة الفكر،للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر،المكتبة العلمية في المدينة المنورة،والبيان في بيروت .
٨٤. نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الزيلعي(ت٧٦٢هـ)تحقيق:محمد يوسف البنوري،دار الحديث،مصر ١٣٥٧هـ.